



الأبعاد الجغرافية لظاهرة الهجرة السكانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م. د. حسام صبار هادي

أ. د. عدنان عناد غياض العكيلي

جامعة ذي قار/ كلية الآداب

جامعة البصرة/ كلية الآداب

husamsbar@utq.edu.iq

تاريخ الاستلام : 2021-12-02

تاريخ القبول : 2022-03-22

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى رصد حجم تحركات السكان الداخلية والخارجية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠)، ومحاولة الوقوف على موجات النزوح والتهجير القسري للسكان ومدى تباينها الزمني والمكاني بين المحافظات، فضلاً عن تحديد الأسباب والدوافع التي تقف وراءها، والآثار المترتبة عليها، وعلى المستويين الداخلي والخارجي.

لقد تم الإعتماد على البيانات الصادرة عن وزارة الهجرة والمهجرين العراقية باستخدام جملة من الأساليب الإحصائية التي تعد من المقومات الأساسية للعمل الجغرافي، منها معامل الارتباط البسيط بيرسون (Pearson) ومعامل استودنت (Student)، فضلاً عن توظيف العديد من المعايير والمؤشرات الرياضية الأخرى المتفق عليها بين جمهور الباحثين والمختصين في مجال الدراسات السكانية.

وكانت حصيلة الدراسة النهائية أن أظهرت تفوق حجم الهجرة المغادرة على الوافدة خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠)، إذ بلغ عدد الأفراد المهاجرين خارج البلاد نحو (٢,٢٥٢,٢١٨) مهاجراً، بواقع (٤٥٣,٨٠٦) عائلة، في حين لم يتجاوز عدد الوافدين للمدة نفسها (٧٥٠,٤٣٩) مهاجراً، بواقع (١٣٩,٢٠٤) عائلة، بمعنى أن



إجمالي صافي الهجرة الخارجية بلغ (-١,٥٠١,٧٧٩) مهاجراً، ونحو (-٣١٤,٦٠٢) عائلة، أي ما يقارب (٦٩,٤%) من العوائل المهاجرة فضلت الاندماج والتعايش مع المجتمعات المستقبلية.

ومن جانب آخر كشفت نتائج الهجرة الداخلية عن موجة نزوح وهجرة واسعة خلال المدة نفسها وصفت بأنها الأسوأ في تاريخ العراق المعاصر، نتيجة لما خلفته من تداعيات وآثار خطيرة على حاضر المجتمع ومستقبله، حيث بلغ عدد النازحين والمهاجرين داخلياً خلالها (٧,٦١١,٧٨٠) مهاجراً، ما يشكل نسبة (١٨,٩%) من إجمالي سكان البلاد عام ٢٠٢٠.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الخارجية، الهجرة الداخلية، النزوح، التهجير القسري، صافي الهجرة، فاعلية الهجرة.



Receipt date: 2021-12-02

Date of acceptance: 2022-03-22

Abstract

The study aims to monitor the volume of internal and external population movements in Iraq during the period (2003 - 2020), and try to identify the waves of displacement and forced displacement of the population and the extent of their temporal and spatial variation between governorates, as well as identifying the causes and motives behind them, and their implications, and at the internal levels. and external.

The data issued by the Iraqi Ministry of Migration and Displacement was relied upon using many statistical methods that are among the basic components of geographical work, including the Pearson sample correlation coefficient and the student coefficient, in addition to employing many other mathematical standards and indicators agreed upon between the audience of researchers and specialists in the field of population studies.

The outcome of the final study showed that the volume of outgoing immigration outweighed the expatriate during the period (2003-2020), as the number of individuals immigrating outside the country reached about (2,252,218) immigrants, amounting to (453,806) families, while the number of arrivals for the same period did not exceed (750,439) immigrants, amounting to (139,204) families, meaning that the total net external migration amounted to (1,501,779) immigrants, and about (314,602) families, i.e. approximately (69.4%) of the immigrant families preferred integration and coexistence with the receiving societies.

On the other side, the results of internal migration revealed a wave of displacement and large migration during the same period, which described as the worst in the contemporary history of Iraq, as a result of the serious repercussions and effects it had on the present and future of society, as the number of internally displaced persons and migrants reached (7,611,780) migrants, which constitutes a percentage of (18.9%) of the country's total population in 2020.



Keywords: external migration, internal migration, displacement, forced displacement, net migration, migration effectiveness.



المقدمة:

يقصد بالحركة المكانية Spatial mobility الانتقال الجغرافي للسكان من مكان لآخر بصرف النظر عن الأسباب والدوافع الكامنة وراء هذا الانتقال، والمسافة التي يقطعها المتنقلون، وفي حال إن كان هدف العملية هذه تغيير محل الإقامة بصورة دائمة اطلق عليها بالهجرة، وعليه فإن الهجرة وفق هذا المفهوم ظاهرة جغرافية خالصة، كونها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمكان، فلا يمكن أن يُعد الشخص مهاجراً إلا بعد أن يغير مكانه عبر منطقة جغرافية معينة، ومما لا شك فيه أن هذا التغيير يترك بصمات واضحة على نمو السكان وتوزيعهم وتباين خصائصهم الديموغرافية بين منطقتي الأصل والوصول، وما التغيير في التركيب العمري والنوعي للسكان إلا انعكاساً واضحاً لذلك، إذ تستقطب الهجرة غالباً الشباب من الذكور بنسب تفوق كثيراً الإناث، فيرتب عليها ارتفاع نسبتهم في المناطق الجاذبة وتدنيها في المناطق الطاردة، وهذه حقيقة ديموغرافية تكاد تكون ثابتة أشرتها العديد من الدراسات السكانية.

من هنا فإن دراسة الهجرة ليس بالأمر اليسير كما يتصور البعض! لأن التصنيفات المتعلقة بالهجرات السكانية تعتمد على أسس عديدة، منها على سبيل المثال نوع الحركة المكانية ووقتها واتجاهها وحجمها والأسباب التي تقف وراءها، وفي ضوء تلك الأسس تعددت تعاريف الهجرة، واختلفت جهات النظر حول أبعادها وشروطها وأسباب نشوئها والقوانين التي تحكمها. فيعرفها البعض على أنها حركة انتقال الأشخاص عبر الحدود الإدارية أو السياسية من مكان لآخر لغرض الإقامة و السكن لمدة طويلة أو دائمة (السعدي، ٢٠١٢: ٢٦٩). ومن جهة أخرى ورد في المنشورات السكانية للأمم المتحدة أن الهجرة هي عملية انتقال السكان من منطقة جغرافية لأخرى بشرط تغيير محل الإقامة ولو لفترة زمنية محدودة 7 : (U. N., 1998).

أما قانون الأحوال المدنية العراقي فقد حدد مفهوم الهجرة بأنها تغيير محل الإقامة الدائم من منطقة أمين سجل مدني إلى منطقة أمين سجل مدني آخر بنية الاستقرار الدائم أو العيش مدة طويلة (وزارة العدل، ١٩٦٤). وثمة تعريفات أخرى عديدة للهجرة وردت في الأدبيات الجغرافية والدراسات المختلفة المهتمة بموضوع السكان أبرزها تعريف إيفرت لي (E.Lee) وتعريف بيترسن (Petersen) وغيرها من المفاهيم التي تتفق جميعها على فكرة التغيير الدائم أو شبه الدائم لمحل الإقامة المعتاد، وإن اختلفت جهات النظر بين الباحثين، إلا أنها تبقى في إطار الاختلافات الجزئية الدائرة حول طبيعة هذا المفهوم، وبشكل عام تصنف الهجرة على وفق حركتها المكانية واتجاهها في الغالب إلى نمطين رئيسيين: يتمثل الأول بالهجرة الداخلية (Internal Migration) أي التنقل ضمن الحدود السياسية والإدارية للدولة، أما النمط الآخر فيطلق عليه الهجرة الخارجية (External Migration) أو الهجرة الدولية، ويشترط فيها اجتياز الحدود السياسية للدولة، وتبعاً لذلك نحاول في هذا الموضوع إلقاء نظرة



زمنياً للدراسة، وهي المرحلة الأصعب والأشد قلقاً وتأثيراً على حركة السكان في تاريخ العراق المعاصر والتي بدأت منذ ١٩/آذار/٢٠٠٣ مع بداية التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في العراق وما تبعته من أزمات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية تسببت في هجرة ونزوح أكثر من (٢٢٥٢٢١٨) نسمة من أبنائه إلى خارج البلاد، ونحو (٧٦١١٧٨٠) نازحاً أو مهاجراً داخلياً وفق ما افادت به البيانات الأخيرة الصادرة عن دائرة شؤون الهجرة التابعة لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية، وسيأتي الحديث عن هذه الأرقام مفصلاً في ثنايا الموضوع عند تحليل اتجاهات الهجرة في منطقة الدراسة.

أولاً: مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة بالسؤال عن حجم تحركات السكان الداخلية والخارجية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ وهو تساؤل يستبطن جملة من التساؤلات الثانوية: إلى أين تتجه تحركات السكان؟ وما مدى تباينها الزمني والمكاني، وما هي أبرز الأسباب والدوافع التي تقف وراءها، وما الآثار المترتبة عليها؟

ثانياً: فرضية الدراسة

بناءً على التصور المبدئي لمحاوَر المشكلة المراد التحقق منها، نفترض حدوث تحركات سكانية واسعة على النطاقين الداخلي والخارجي للعراق، نتيجة الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة التي شهدتها البلد في السنوات الأخيرة أعقاب تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣.

ثالثاً: هدف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بما يلي:

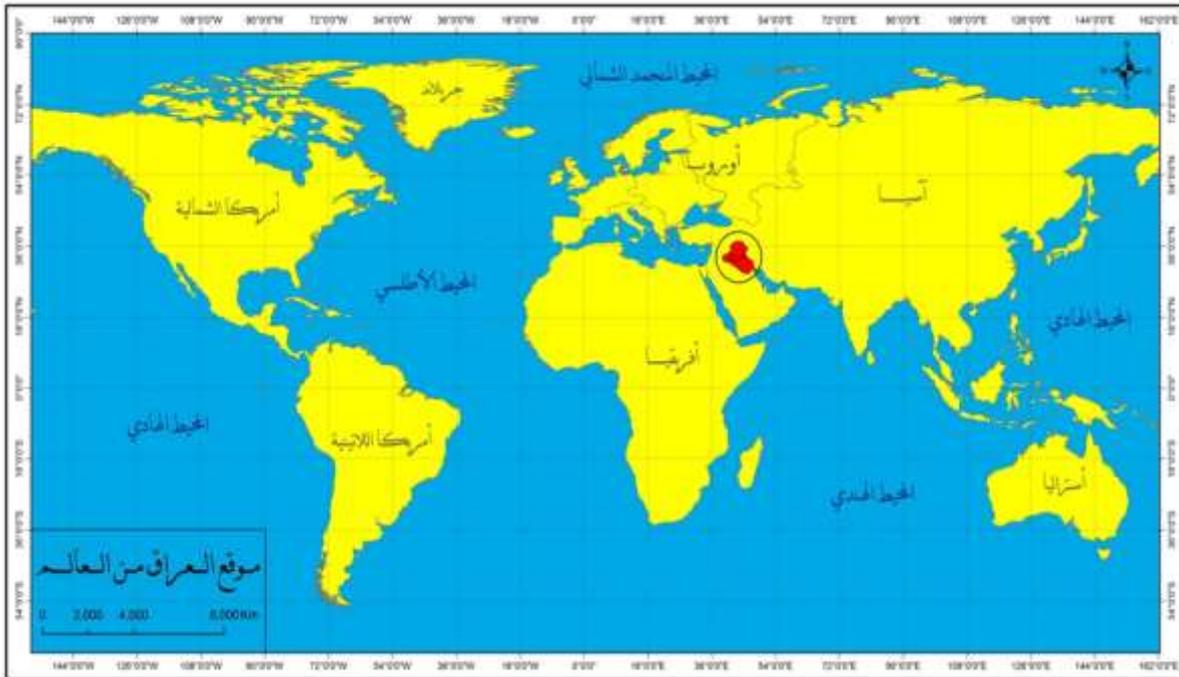
- ١- رصد حجم الهجرة الخارجية الوافدة والمغادرة من العراق على مستوى دول وقارات العالم.
- ٢- الكشف عن حجم الهجرة الداخلية وموجات النزوح القسري المتبادلة بين المحافظات.
- ٣- تسليط الضوء خصائص السكان النازحين داخلياً في العراق خلال المدة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠).
- ٤- تحليل أبرز الأسباب والنتائج المترتبة على حركتي السكان الداخلية والخارجية.

رابعاً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة منهج الوصفي - التحليلي، باستخدام جملة من الأساليب الإحصائية التي تعد من المقومات الأساسية للعمل الجغرافي، منها معامل الارتباط البسيط بيرسون (Pearson) ومعامل استودنت (Student)، فضلاً عن اعتماد العديد من المعايير والمؤشرات الرياضية الأخرى المتفق عليها بين جمهور الباحثين والمختصين في مجال الدراسات السكانية.

تمثلت الحدود المكانية لمنطقة الدراسة في جمهورية العراق الواقع في النصف الشمالي للكرة الأرضية، جنوب غرب قارة آسيا، خريطة (١)، إلى الشمال الشرقي من الوطن العربي، بين دائرتي عرض (15° 12' 29°) - (18° 22' 37°) شمالاً، وبين خطي طول (10° 45' 38°) - (٤٤° 50' 48°) شرقاً، ممتداً على مساحة أرضية تقدر بحسب المصادر الرسمية بنحو (٤٣٤١٢٨) كم^٢، تضاف لها المياه الإقليمية البالغة (٩٢٤) كم^٢، تحده من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الغرب سوريا والأردن والسعودية، ومن الجنوب الخليج العربي والكويت والسعودية، ويضم ثمان عشرة محافظة سيجري البحث عليها بوصفها الوحدات الإدارية الرئيسة للبلاد، خريطة (٢). اما الحدود الزمانية للدراسة فتحدت ما بين عامي (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠) وتوصف هذه المرحلة بأنها الأصعب والأشد تأثيراً على سكان العراق في تأريخه المعاصر.

خريطة (١)



الباحث اعتماداً على: خريطة العالم القارية ضمن قواعد بيانات برنامج Arc Map 10.8.

خريطة (٢)



الباحث اعتماداً على:

وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خريطة العراق الإدارية، مقياس ١/١٠٠٠,٠٠٠، بغداد، ٢٠٢٠.

المبحث الأول: - الهجرة الخارجية

سبقت الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة الخارجية يرتبط بتحركات السكان عبر الحدود السياسية، وهي في الواقع أعقد من الهجرة الداخلية بحكم مشاكل الخروج والدخول التي يتعرض لها المهاجر بين الدول، فضلاً عن مشكلة اللغة وصعوبة التكيف مع المجتمع الجديد التي تواجه المهاجر الدولي لاسيما إذا كانت الهجرة لمسافات طويلة، حيث يضعف معها الاستعداد النفسي للفرد المهاجر ويجد صعوبة في الاندماج والتأقلم مع البيئة (السعدي، ٢٠١٤: ٦٧)

لقد كان العراق حتى منتصف القرن العشرين تقريباً مركزاً شديداً وجذباً للسكان من مختلف أنحاء العالم، بموقعه الجغرافي المميز الذي يتوسط قارات العالم القديم وخيراته الطبيعية التي فاضت على بلدان الشرق والغرب، إلا أن الحروب والصراعات السياسية التي عصفت بالبلاد خلال العقود الأخيرة تركت آثارها السلبية على تركيبة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، فتعثرت عجلة الاقتصاد، وتفكك النسيج الاجتماعي، ومن بين أشد المراحل خطراً على المجتمع العراقي هي مرحلة ما بعد تغيير النظام



المركزية القوية، فأسفرت عنها موجة هجرة ونزوح واسعة إلى الخارج، وذلك في أعقاب سيادة العنف والارهاب وتردي الوضع الأمني والمعيشي للسكان.

ورغم كل ما تعانیه بيانات الهجرة الخارجية من نقص وصعوبة في القياس والرصد لما تتطلبه من جهد مكثف للحصول على المعلومات حول بلد الأصل في حالة الوفود والبلد المقصود في حالة النزوح، إلا أن وزارة الهجرة والمهجرين أولت هذا الموضوع اهتماماً خاصاً بعد اتساع نطاق الهجرة الخارجية في السنوات الأخيرة، فأخذت تصدر تقارير وإحصاءات دورية حول حركة اللاجئين العراقيين في الخارج إعتماً على البيانات التي تستقيها من الدول المستقبلة للمهاجرين والمنظمات الدولية المعنية بشؤون الهجرة واللجوء، وفي ضوء ذلك، ومن ملاحظة معطيات الجدول (١) يتضح أن إجمالي عدد الأفراد المهاجرين خارج العراق والمسجلين لدى الوزارة خلال المدة ٢٠٠٣ ولغاية أواخر عام ٢٠٢٠ بلغ (٢٢٥٢٢١٨) مهاجراً، بواقع (٤٥٣٨٠٦) عائلة، في حين لم يتجاوز عدد الوافدين (العائدين من المهجر) للمدة نفسها (٧٥٠٤٣٩) مهاجراً، بنحو (١٣٩٢٠٤) عائلة، بمعنى أن إجمالي صافي الهجرة* الخارجية بلغ (-١٥٠١٧٧٩) مهاجراً، وحوالي (-٣١٤٦٠٢) عائلة، أي ما يقارب (٦٩,٤%) من العوائل المهاجرة فضلت الاندماج والتعايش مع المجتمعات الجديدة، وهي في الحقيقة خسارة كبيرة لا تعوض سيما وأن عدد النخب من الكفاءات العلمية والفكرية المهاجرة قدر بنحو (٧١٣٥٢) مهاجراً، من بينهم (٤٠٦١) عالماً عراقياً في مختلف التخصصات (وزارة الهجرة والمهجرين، ٢٠٢٠). ناهيك عن الطابع النخبوي الآخر للجالية المهاجرة التي تضم كبار التجار ورجال الأعمال والمستثمرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

* يمثل صافي الهجرة الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة، فتكون قيمة صافي الهجرة موجبة عند تفوق أعداد الوافدين على أعداد المغادرين، وبالعكس تكون القيمة سالبة إذا فاقت أعداد المغادرين أعداد الوافدين (العيسوي، ٢٠٠٩: ٢٥٩).



جدول (١) حجم الهجرة الخارجية المغادرة والوافدة من وإلى العراق وصافي الهجرة بحسب قارات العالم للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠)

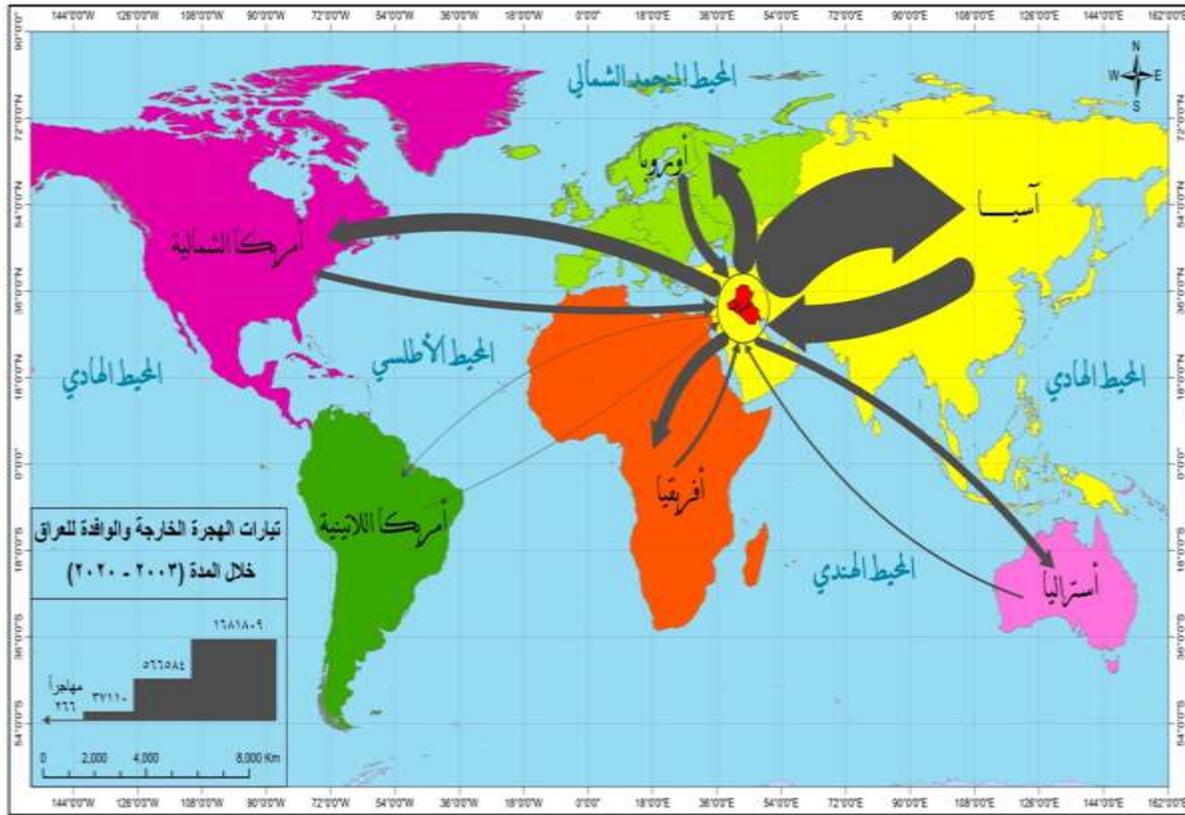
نت	القارة	الخارجة (المغادرة)			الداخلة (الوافدة)			صافي الهجرة	
		عدد العوائل	عدد الأفراد	%	عدد العوائل	عدد الأفراد	%	العوائل	الأفراد
١	آسيا	٣٣٠٠٠٦	١٦٨١٨٠٩	٧٤,٦٧	١٠٣٨٣٢	٥٦٦٥٨٤	٧٥,٥٠	٢٢٦١٧٤-	١١١٥٢٢٥-
٢	أفريقيا	١٦٣٣٧	٨٢٣٣٥	٣,٦٦	٤٤٥٦	٢٤٥٠٠	٣,٢٦	١١٨٨١-	٥٧٨٣٥-
٣	أوروبا	٦٨٦٣٠	٣١٥٦٦٠	١٤,٠٢	٢٠٣٣٩	١٠٣٣٢٠	١٣,٧٧	٤٨٢٩١-	٢١٢٣٤٠-
٤	أمريكا الشمالية	٣١٣٠٥	١٣٥٠٣٨	٦,٠٠	٨١٠٤	٤٣٦٨٧	٥,٨٢	٢٣٢٠١-	٩١٣٥١-
٥	أمريكا اللاتينية	٦٦	٢٦٦	٠,٠١	١٩	٧٨	٠,٠١	٤٧-	١٨٨-
٦	الأقيانوسيا (استراليا وما حولها)	٧٤٦٢	٣٧١١٠	١,٦٤	٢٤٥٤	١٢٢٧٠	١,٦٤	٥٠٠٨-	٢٤٨٤٠-
	العالم	٤٥٣٨٠٦	٢٢٥٢٢١٨	١٠٠	١٣٩٢٠٤	٧٥٠٤٣٩	١٠٠	٣١٤٦٠٢-	١٥٠١٧٧٩-



إعتماداً على:

- ١- جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة شؤون الهجرة، قسم الهجرة الخارجية، بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.
- ٢- جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسم الإحصاء وبنك المعلومات، بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.

خريطة (٣)



الباحث اعتماداً على: ١- خريطة العالم القارية ضمن قواعد بيانات برنامج Arc Map 10.8. ٢- معطيات الجدول (١).

ومن جانب آخر وفي ضوء معطيات الجدول أيضاً والخريطة (٣) يلاحظ أن قارة آسيا تمثل القطب الأول الجاذب للمهاجرين باستحواذها على نسبة (٧٤,٦٧%) من إجمالي حجم الهجرة الخارجية، ويبدو أن السبب الرئيس في ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة الهجرة المغادرة للدول المجاورة والدول العربية التي تقع معظمها في قارة آسيا، فضلاً عن أن البلدان الآسيوية هي الأقرب للتفاهم والانسجام من حيث اللغة والدين والعادات الاجتماعية، والأقرب للانتقال من حيث المسافة التي يقطعها المهاجر، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب قارة أوروبا بنسبة بلغت (١٤,٠٢%) من إجمالي عدد المهاجرين إلى الخارج، تليها قارة أمريكا الشمالية بنسبة (٦%)، وحلت قارة أفريقيا بالمرتبة الرابعة في استقطابها للمهاجرين بنسبة (٣,٦٦%)، ثم قارة استراليا وما حولها من جزر بنسبة (١,٦٤%)، في حين جاءت قارة أمريكا اللاتينية بالمرتبة الأخيرة مسجلة نسبة ضئيلة لم تتجاوز (٠,٠١%) من إجمالي عدد المهاجرين العراقيين إلى الخارج.



وكننتيجة طبيعية فإن ارتفاع حجم الوافدين إلى منطقة معينة يقابله أيضا ارتفاع في حجم المغادرين من نفس المنطقة، وعلى هذا الأساس تصدرت قارة آسيا باقي القارات بنسبة الوافدين البالغة (٧٥,٥٠%) من إجمالي عدد الوافدين إلى العراق، تليها قارة أوروبا بنسبة (١٣,٧٧%)، ويستمر هذا التناقص التدريجي في عدد الوافدين حتى يصل أدنى مستوياته (٠,٠١%) في قارة أمريكا اللاتينية.

ولما كان حجم الهجرة الإجمالية المغادرة من منطقة الدراسة نحو جميع القارات أكبر من حجم الهجرة الوافدة إليها فإن ميزان الهجرة الخارجية اتسم بالخسارة، بمعنى أن مؤشر صافي الهجرة الخارجية كان سالبا مع مختلف قارات العالم، ويعزى ذلك إلى قوة الجذب الخارجية، حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي، تقابلها القوة الطاردة للسكان على الجانب الآخر، جعلت العراق يفقد طاقاته البشرية بشكل مستمر ومتواصل لصالح دول العالم الأخرى.

أما على صعيد الدول المستقبلية للمهاجرين، فإن استقراء معطيات الجدول (٢) تشير إلى حقائق مؤلمة ومميرة عندما نجد المهاجرين واللجئين العراقيين موزعين على أكثر من ٩٠ دولة عربية وأجنبية في مختلف بقاع العالم، بعضها بلدان فقيرة لا تستطيع توفير الحد الأدنى من العيش الكريم لمواطنيها، فما بالك بالوافدين وطالبي اللجوء، لاشك أنهم سيعانون الأمرين للتكيف مع أنماط الحياة السائدة في مثل تلك الدول.

وإذا ما تأملنا محاور الهجرة الخارجية واتجاهاتها، يتضح أن دول الجوار العراقي استقبلت أكثر من ثلثي المهاجرين، ما يقارب (٧١,٥١%) من إجمالي حجم المهاجرين إلى الخارج، تنصدها سوريا باستحواذها على نسبة (٣٣,٢٧%) من إجمالي حجم المهاجرين، وربما يفسر هذا الارتفاع في ضوء تشابه أنماط الحياة وأساليب العيش في كلا البلدين، فضلا عن سهولة الدخول، إذ يعد معظم المهاجرين سوريا ممرًا آمناً ومألوفاً سلكه أقاربهم ومعارفهم ممن هاجروا في وقت سابق، كما أن لعامل قرب المسافة دور مهم في تحديد هذا الاتجاه، حيث لا تتجاوز مسافة السفر براً بين بغداد والعاصمة السورية دمشق (٨٥٠ كم)، إلا أن عامل المسافة بدأ يضمحل بشكل أو بآخر مع تطور وسائل النقل والمواصلات، وباتت الفرص المتاحة في البلدان المستقبلية للمهاجرين تحدد اتجاهات الهجرة.

وما قيل عن سوريا يمكن أن يقال عن إيران، فقد بلغت نسبة استقطابها للمهاجرين العراقيين (٣٠,٩٥%) من إجمالي حجم الهجرة الخارجية للأسباب ذاتها في ما يبدو، يضاف إليها انخفاض تكاليف السفر والمعيشة في ظل العقوبات الاقتصادية التي فرضت على جمهورية إيران في السنوات الأخيرة، علاوة على التناغم الديني والمذهبي بين البلدين، وحلت الأردن بالمرتبة



الثالثة بفارق كبير بينها وبين سابقتها سوريا وإيران مسجلة (٤,٧٨%) من إجمالي حجم المهاجرين، وبالانتقال بعيداً عن الدول المجاورة للعراق، تبرز الولايات المتحدة الأمريكية كمنطقة جاذبة للسكان باستحواذها على نسبة (٤,٦٥%) من المهاجرين، تليها كل من السويد والمانيا والدنمارك وهولندا من البلدان الأوروبية على التوالي بنسب تراوحت ما بين (١,٥٠ - ٣,٨٩%)، وحظيت مصر وليبيا من قارة أفريقيا بالمراتب الأولى باستقبالها للمهاجرين بنسبة (٢,٠٥ ، ١,٤٢%) من إجمالي حجم الهجرة الخارجية على التوالي.

جدول (٢) حجم الهجرة الخارجية المغادرة والوافدة من وإلى العراق وصافي الهجرة بحسب الدول للمدة

(٢٠٢٠ - ٢٠٢٣)

ت	الدولة	الخارجة (المغادرة)			الداخلة (الوافدة)			صافي الهجرة	
		عدد العوائل	عدد الأفراد	%	عدد العوائل	عدد الأفراد	%	العوائل	الأفراد
١	أذربيجان	٣٧	١٨٩	٠,٠١	١٢	٦٤	٠,٠١	٢٥-	١٢٥-
٢	ارمينيا	٣	١١	٠,٠٠	١	٤	٠,٠٠	٢-	٧-
٣	اسبانيا	٣٤٢	١٧٤٢	٠,٠٨	١١١	٥٧٧	٠,٠٨	٢٣١-	١١٦٥-
٤	استراليا	٦٨٤٦	٣٤٢٣٠	١,٥٢	٢٢٨٢	١١٤١٠	١,٥٢	٤٥٦٤-	٢٢٨٢٠-
٥	افغانستان	١٣	٦٥	٠,٠٠	٤	١٩	٠,٠٠	٩-	٤٦-
٦	الارجنتين	١٧	٧٣	٠,٠٠	٦	٢٤	٠,٠٠	١١-	٤٩-
٧	الاردن	١٩٥٨٧	١٠٧٧٢٩	٤,٧٨	٦٥٢٩	٣٥٩١٠	٤,٧٩	١٣٠٥٨-	٧١٨١٩-
٨	الامارات	٧٢٠٠	٣٦٠٠٠	١,٦٠	٢٤٠٠	١٢٠٠٠	١,٦٠	٤٨٠٠-	٢٤٠٠٠-
٩	البحرين	٢٠١	١١٨٨	٠,٠٥	٦٦	٣٩٦	٠,٠٥	١٣٥-	٧٩٢-
١٠	البرازيل	٢٤	٨٤	٠,٠٠	٧	٢٨	٠,٠٠	١٧-	٥٦-



٠,٠٠	٢٢-	٦-	٠,٠٠	٩	٢	٠,٠٠	٣١	٨	البرتغال	١١
٠,٠٠	١١-	٢-	٠,٠٠	٨	٢	٠,٠٠	١٩	٤	البوسنة والهرسك	١٢
٠,٠٢	٢٨٠-	٧٢-	٠,٠٢	١٤٠	٣٥	٠,٠٢	٤٢٠	١٠٧	التشيك	١٣
٠,٠١	٩١-	٢٥-	٠,٠١	٤٦	١٢	٠,٠١	١٣٧	٣٧	سلوفاكيا	١٤
١,٥١	٢٢٧٣٠-	٤٥٤٥٠-	١,٥١	١١٣٦٥	٢٢٧٣	١,٥١	٣٤٠٩٥	٦٨١٨	الدنمارك	١٥
٠,٠٠	٥-	١-	٠,٠٠	٤	١	٠,٠٠	٩	٢	الدومينيكان	١٦
١,٩١	٢٨٦٦٦-	٥٢١٧-	١,٩١	١٤٣٣٣	٢٦٠٦	١,٩١	٤٢٩٩٩	٧٨٢٣	السعودية	١٧
٠,٠٨	١١٧٦-	١٩٢-	٠,٠٨	٥٨٨	٩٨	٠,٠٨	١٧٦٤	٢٩٠	السودان	١٨
٣,٨٩	٥٨٣٦٩-	١١٧٧٤-	٣,٨٩	٢٩١٨٥	٥٨٣٧	٣,٨٩	٨٧٥٥٤	١٧٦١١	السويد	١٩
٠,٠٠	٢٢-	٦-	٠,٠١	٤١	٨	٠,٠٠	٦٣	١٤	الصومال	٢٠
٠,٠١	٩٨-	٢٠-	٠,٠١	٤٩	١١	٠,٠١	١٤٧	٣١	الصين	٢١
٠,١٨	٢٦٧١-	٥٣٧-	٠,١٨	١٣١٤	٢١٩	٠,١٨	٣٩٨٥	٧٥٦	الكويت	٢٢
٢,٧٩	٤١٩٢٨-	٨٨٨٨-	٢,٧٩	٢٠٩٦٤	٣٥٩٤	٢,٧٩	٦٢٨٩٢	١٢٤٨٢	المانيا	٢٣
٠,٠٠	٣٥-	٩-	٠,٠٠	١٠	٣	٠,٠٠	٤٥	١٢	المجر	٢٤
٠,٠٤	٦١٦-	١١٦-	٠,٠٤	٣٠٨	٥٦	٠,٠٤	٩٢٤	١٧٢	المغرب	٢٥
٠,٠٠	٤-	١-	٠,٠٠	٣	١	٠,٠٠	٧	٢	المكسيك	٢٦
٠,٧٦	١١٤٤٠-	٢٨٨٠-	٠,٧٦	٥٧٢٠	١٠٤٠	٠,٧٦	١٧١٦٠	٣٩٢٠	النرويج	٢٧
٠,١١	١٦٢٠-	٢٩٠-	٠,١١	٨١٠	١٣٥	٠,١١	٢٤٣٠	٤٢٥	النمسا	٢٨
٠,٠٤	٥٤٠-	١١٥-	٠,٠٤	٢٧٠	٥٤	٠,٠٤	٨١٠	١٦٩	الهند	٢٩
٠,٠١	٩١-	١٩-	٠,٠١	٥٢	١٣	٠,٠١	١٤٣	٣٢	اليابان	٣٠
٠,٣٨	٥٧٣٧-	١٢٦٠-	١,٠٥	٧٨٥٠	١٩٧٥	٠,٦٠	١٣٥٨٧	٣٢٣٥	اليمن	٣١



٠,١٨	٢٦٦٢-	٥٨٤-	٠,١٨	١٣٣١	٢٤٢	٠,١٨	٣٩٩٣	٨٢٦	اليونان	٣٢
٤,٦٥	٦٩٨٣٩-	١٧٦٩٨-	٤,٦٥	٣٤٩٢٠	٦٣٤٩	٤,٦٥	١٠٤٧٥٩	٢٤٠٤٧	امريكا	٣٣
٠,٠٢	٣٦٦-	٦٠-	٠,٠٣	٢١٨	٣٩	٠,٠٣	٥٨٤	٩٩	اندونيسيا	٣٤
٠,٠٤	٦٤٥-	١٦٤-	٠,٠٤	٣٢٦	٧٤	٠,٠٤	٩٧١	٢٣٨	اوكرانيا	٣٥
٣٠,٩٥	٤٦٤٧٧٢-	٩٤٥٠٤-	٣٠,٩٧	٢٣٢٣٨٦	٤٢٢٥٢	٣٠,٩٥	٦٩٧١٥٨	١٣٦٧٥٦	ايران	٣٦
٠,٠٦	٨٢٨-	٢٨٣-	٠,٠٥	٣٦٤	٩١	٠,٠٥	١١٩٢	٣٧٤	ايرلندا	٣٧
٠,٠٨	١١٤٠-	٢٩٨-	٠,٠٨	٥٧٠	١١٤	٠,٠٨	١٧١٠	٤١٢	ايطاليا	٣٨
٠,٠٤	٥٨٠-	١٢٨-	٠,٠٩	٦٥٤	١١٤	٠,٠٥	١٢٣٤	٢٤٢	باكستان	٣٩
١,٤٧	٢٢٠٦٣-	٧١٤٤-	١,٢٧	٩٥٣١	٢٠٧٢	١,٤٠	٣١٥٩٤	٩٢١٦	بريطانيا	٤٠
٠,٠١	١٢٩-	٢٢-	٠,٠١	٨٤	٢١	٠,٠١	٢١٣	٤٣	بلاروسيا	٤١
٠,٢٣	٣٤٧٠-	٥٩٦-	٠,١٠	٧٥٠	١٤٨	٠,١٩	٤٢٢٠	٧٤٤	بلجيكا	٤٢
٠,٠٥	٨٠٤-	٢٠٦-	٠,٠٥	٣٥٢	٨٨	٠,٠٥	١١٥٦	٢٩٤	بلغاريا	٤٣
٠,٠٠	٧-	٢-	٠,٠٠	٣	١	٠,٠٠	١٠	٣	بنما	٤٤
٠,٠٣	٤٦٢-	١١٨-	٠,٠٣	٢٢٨	٤٤	٠,٠٣	٦٩٠	١٦٢	بولندا	٤٥
٠,٠١	١١٩-	٢٣-	٠,٠١	٧٩	١٥	٠,٠١	١٩٨	٣٨	بولونيا	٤٦
٠,٠١	١٥٢-	٢٨-	٠,٠١	٨٦	٢٠	٠,٠١	٢٣٨	٤٨	تايلند	٤٧
٠,٤٢	٦٢٤٩-	١٤٠٢-	٠,٤٢	٣١٢٥	٦٥١	٠,٤٢	٩٣٧٤	٢٠٥٣	تركيا	٤٨
٠,٠٢	٢٥٩-	٥٨-	٠,٠٢	١٤٢	٢٩	٠,٠٢	٤٠١	٨٧	تونس	٤٩
٠,٠٢	٣٦٣-	٧٠-	٠,٠٢	١٨٢	٣٣	٠,٠٢	٥٤٥	١٠٣	الجزائر	٥٠
٠,٠٠	٧-	٢-	٠,٠٠	٥	١	٠,٠٠	١٢	٣	جزر القمر	٥١
٠,٠١	١٧٥-	٣٣-	٠,٠١	١٠٣	١٨	٠,٠١	٢٧٨	٥١	جنوب افريقيا	٥٢



٠,٠٠	٣٠-	٧-	٠,٠٠	٧	٢	٠,٠٠	٣٧	٩	جورجيا	٥٣
٠,٠٩	١٤١١-	٣١٤-	٠,٠٩	٧٠٦	١٤٧	٠,٠٩	٢١١٧	٤٦١	روسيا	٥٤
٠,١٢	١٧٧٤-	٤٦١-	٠,١٢	٨٩٠	٢٢٢	٠,١٢	٢٦٦٤	٦٨٣	رومانيا	٥٥
٠,٢٣	٣٥٢٠-	٦٩٧-	٠,٢٣	١٧٦٠	٣٢٠	٠,٢٣	٥٢٨٠	١٠١٧	سلطنة عمان	٥٦
٠,٠٠	٣٨-	٩-	٠,٠٠	٢٤	٥	٠,٠٠	٦٢	١٤	سلوفانيا	٥٧
٠,٠٠	١١-	٣-	٠,٠٠	٤	١	٠,٠٠	١٥	٤	سنغافورة	٥٨
٣٣,٠٤	٤٩٦٢٢٠-	١٠٢٠٤٠-	٣٣,٧٣	٢٥٣١١٠	٤٦٠٢٠	٣٣,٢٧	٧٤٩٣٣٠	١٤٨٠٦٠	سوريا	٥٩
٠,١٣	١٩٣٦-	٥٣٦-	٠,١٢	٨٦٨	٢١٧	٠,١٢	٢٨٠٤	٧٥٣	سويسرا	٦٠
٠,٠٠	٧٣-	١٩-	٠,٠١	٥٢	١١	٠,٠١	١٢٥	٣٠	صربيا	٦١
٠,٠٠	١٩-	٤-	٠,٠٠	٨	٢	٠,٠٠	٢٧	٦	طاجكستان	٦٢
٠,٠٠	٥-	١-	٠,٠٠	٤	١	٠,٠٠	٩	٢	غينيا	٦٣
٠,١١	١٦٩٩-	٤٤٢-	٠,٠٩	٦٥٠	١٧١	٠,١٠	٢٣٤٩	٦١٣	فرنسا	٦٤
٠,٠٠	٣٠-	٦-	٠,٠٠	٢٤	٥	٠,٠٠	٥٤	١١	فلبين	٦٥
٠,٣٥	٥٢٥٨-	٩٥٦-	٠,٣٥	٢٦٢٩	٤٧٨	٠,٣٥	٧٨٨٧	١٤٣٤	فلندا	٦٦
٠,٠٠	٤٩-	١٢-	٠,٠٠	١٩	٤	٠,٠٠	٦٨	١٦	فنزويلا	٦٧
٠,٠٠	١٧-	٣-	٠,٠٠	٧	٢	٠,٠٠	٢٤	٥	فيتنام	٦٨
٠,٠٣	٤٢٠-	١٠٤-	٠,٠٣	٢١٠	٤٢	٠,٠٣	٦٣٠	١٤٦	قبرص	٦٩
٠,٠٨	١٢١١-	٢٦٨-	٠,٠٥	٣٥٥	٧٤	٠,٠٧	١٥٦٦	٣٤٢	قطر	٧٠
٠,٠٠	٨-	٢-	٠,٠٠	٥	١	٠,٠٠	١٣	٣	كازخستان	٧١
٠,٠٠	٥٧-	١٢-	٠,٠٠	١٩	٥	٠,٠٠	٧٦	١٧	كرواتيا	٧٢
١,٤٣	٢١٤٨٠-	٥٤٩٦-	١,١٦	٨٧٤٠	١٧٤٨	١,٣٤	٣٠٢٢٠	٧٢٤٤	كندا	٧٣



٠,٠٠	٣-	١-	٠,٠٠	٣	١	٠,٠٠	٦	٢	كوريا الشمالية	٧٤
٠,٠٠	٢٥-	٥-	٠,٠٠	١١	٣	٠,٠٠	٣٦	٨	كوريا الجنوبية	٧٥
٠,٠٠	٣٤-	٧-	٠,٠٠	٧	٢	٠,٠٠	٤١	٩	كوستاريكا	٧٦
٠,٠٠	٢٠-	٤-	٠,٠٠	١٤	٣	٠,٠٠	٣٤	٧	كينيا	٧٧
٠,٧٧	١١٥٤٠-	٢٨٠٠-	٠,٦٤	٤٧٧٠	٩٠٠	٠,٧٢	١٦٣١٠	٣٧٠٠	لبنان	٧٨
١,٤٠	٢٠٩٨٥-	٣٩١٦-	١,٤٦	١٠٩٩٣	١٩٦٣	١,٤٢	٣١٩٧٨	٥٨٧٩	ليبيا	٧٩
٠,٠٠	٣-	١-	٠,٠٠	٤	١	٠,٠٠	٧	٢	ليبيريا	٨٠
٠,٠٠	٣٨-	٧-	٠,٠٠	١١	٣	٠,٠٠	٤٩	١٠	مالطا	٨١
٠,١٥	٢٢٨٤-	٤٥٣-	٠,١٣	٩٨٦	٢٠٠	٠,١٥	٣٢٧٠	٦٥٣	ماليزيا	٨٢
٢,٢٨	٣٤١٧١-	٧٤٧٦-	١,٦١	١٢٠٨٥	٢٢٣٨	٢,٠٥	٤٦٢٥٦	٩٧١٤	مصر	٨٣
٠,٠٠	٢٩-	٥-	٠,٠٠	١٥	٤	٠,٠٠	٤٤	٩	مقدونيا	٨٤
٠,٠٠	٣٣-	٦-	٠,٠٠	٣١	٧	٠,٠٠	٦٤	١٣	موريتانيا	٨٥
٠,١٣	٢٠٢٠-	٤٤٤-	٠,١١	٨٦٠	١٧٢	٠,١٣	٢٨٨٠	٦١٦	نيوزلندا	٨٦
٠,٠٠	١٦-	٣-	٠,٠٠	١٧	٤	٠,٠٠	٣٣	٧	هندوراس	٨٧
٠,٠٣	٤٤٧-	٩٦-	٠,٠٣	٢٢٤	٤٣	٠,٠٣	٦٧١	١٣٩	لاتفيا	٨٨
١,٥٠	٢٢٥٦٠-	٥٧٠٠-	١,٥٠	١١٢٨٠	٢٣٥٠	١,٥٠	٣٣٨٤٠	٨٠٥٠	هولندا	٨٩
٠,٠١	١٨٣-	٣٦-	٠,٠١	٩٧	٢٣	٠,٠١	٢٨٠	٥٩	يوغسلافيا	٩٠
١٠٠	١٥٠١٧٧٩-	٣١٤٦٠٢-	١٠٠	٧٥٠٤٣٩	١٣٩٢٠٤	١٠٠	٢٢٥٢٢١٨	٤٥٣٨٠٦	المجموع	

إعتماداً على: ١- جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة شؤون الهجرة، قسم الهجرة الخارجية، بيانات غير منشورة

٢٠٢٠. ٢- جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسم الإحصاء وبنك المعلومات، بيانات غير

منشورة ٢٠٢٠.



تأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن (٨٦,٨%) من الجاليات العراقية المهاجرة تقيم ضمن عشر دول فقط، تتوزع على أربع قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية*، كما تستضيف استراليا (الدولة) ما نسبته (١,٥٢%) من إجمالي حجم المهاجرين نحو الخارج، وتأتي المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة في مقدمة بلدان الخليج العربي باستقبالها للمهاجرين بنسب بلغت نحو (١,٩١، ١,٦٠%) للبلدين على التوالي، ولو أمعنا النظر في معطيات الجدول السابق لوجدنا أن أكثر من (٩٨%) من الهجرة الخارجية تتحرك صوب النصف الشمالي من الكرة الأرضية، ولعل الأسباب معروفة، وهي أن شمال الأرض يضم أغنى بلدان العالم من الناحية الاقتصادية، مما يوسع خيارات العمل أمام المهاجرين، فضلاً عن أن مناخ الجزء الشمالي بعناصره المختلفة يصنف بأنه أكثر اعتدالاً وملاءمة للعيش من الجزء الجنوبي.

وفي قبال ذلك نجد أن الدول التي تصدرت القائمة باستقبالها للمهاجرين العراقيين هي نفسها تصدر القائمة بالنسبة للوافدين إلى منطقة الدراسة، بمعنى أن هناك علاقة طردية بين عدد المهاجرين الداخليين والخارجيين، فكلما ازداد عدد المهاجرين الداخليين لدولة معينة قابلته أيضاً زيادة في عدد المهاجرين الخارجيين من الدولة نفسها وبالعكس، فعلى سبيل المقارنة مثلاً، سجل الوافدين من سوريا أعلى نسبة بلغت (٣٣,٧٣%) من إجمالي عدد الوافدين إلى العراق، تليها إيران بنسبة (٣٠,٩٧%)، وحلت الأردن بالمرتبة الثالثة بنسبة (٤,٧٩%)، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (٤,٦٥%)، ثم باقي الدول تبعاً بنسب متفاوتة.

ولم تختلف صورة ميزان الهجرة الدولية كثيراً عن الهجرة القارية، فقد اتصفت بالخسارة أيضاً لصالح الدول الأخرى، وبذلك أصبح معدل صافي الهجرة سالباً مع جميع الدول، وهي الصفة السائدة والملموسة في الهجرة الخارجية، حيث يجد العديد من المهاجرين أنفسهم مخيرين أو مجبرين تحت ضغط الظروف للتخلي عن وطنهم وقبول الاندماج والتعايش في المجتمعات المضيفة.

* علماً أن المنظمات الدولية المعنية بتوثيق أعداد المهاجرين واللاجئين تقدر العدد الكلي للعراقيين المتواجدين في الخارج بأكثر من أربعة ملايين نسمة موزعين على النحو الآتي:

في سوريا ولبنان ٩٠٠ ألف، وفي إيران ٧٠٠ ألفاً، والولايات المتحدة ٣٦٠ ألفاً، وبريطانيا حوالي ٢٨٠ ألفاً، أما في السويد ٢٣٠ ألفاً، وألمانيا حوالي ١٩٠ ألفاً، وهولندا ١٥٠ ألفاً، والدانمارك ١٥٠ ألفاً، وفي بلجيكا ٤٠ ألفاً، في حين بلغ عدد المتواجدين في أوربا الشرقية نحو ٢٠ ألفاً، وفي أستراليا ونيوزلندا حوالي ١٠٠ ألف، وكندا حوالي ١٠٠ ألف، وفي فرنسا ١٠ آلاف، والنرويج ٣٥ ألفاً، وفنلندا ٢٠ ألفاً، ومصر ١٥٠ ألفاً، والأردن ٣٠٠ ألف، ودول الخليج واليمن ٢٠٠ ألف، وليبيا وشمال أفريقيا ٨٠ ألفاً، وتركيا ١٠٠ ألف، وبلدان أخرى متفرقة ١٠٠ ألف.



وفيما يتعلق بالمحافظات فقد كشفت البيانات الصادرة من دائرة شؤون الفروع في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية والمبينة في الجدول (٣) والخريطة (٤) أن محافظة بغداد تفردت بأعلى معدلات الهجرة المغادرة والوافدة من وإلى العراق، بمعنى أنها جمعت بين متضادين، حيث تظهر كمطقة طاردة للسكان باستحواذها على نسبة (٣١,٥%) من إجمالي عدد المهاجرين للخارج، ومن جهة أخرى منطقة جاذبة باستقطابها ما نسبته (٢٩,٤%) من إجمالي عدد الوافدين من الخارج، ويعزى ذلك إلى قوة تأثير عوامل الجذب والطرده التي تحظى بها محافظة بغداد كونها تمثل عاصمة البلاد، ومقر لكافة الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لذلك امتازت بهيمنتها المركزية وسطوتها على المحافظات الأخرى من حيث حجمها السكاني، وفي ذات الوقت نجد أن العاصمة بغداد حصدت أعلى نسبة من أعمال العنف والإرهاب التي طرأت على المشهد العراقي لاسيما خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) مما اضطر الكثير من سكانها للهجرة داخل البلاد وخارجها.

وتبرز محافظة البصرة كمركز جذب وطرده قوي ينافس محافظة بغداد، ويحدد اتجاه حركة الهجرة الخارجية، فقد شكلت نسبة (١٦,٥%) من إجمالي عدد الوافدين للبلاد، ونحو (١٥,١%) من إجمالي عدد المهاجرين، ولعل سبب ذلك يعود إلى توفر الأنشطة الاقتصادية المتمثلة بالموانئ وحقول النفط والاستثمارات القادرة على استيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة، علاوة على حجمها السكاني الكبير وتمتعها ببعض مراكز الأولوية من دوائر ومؤسسات وأنشطة اجتماعية وثقافية، تليها محافظتا ميسان وذي قار على التوالي، وقد يبدو ارتفاع نسب الوافدين من الخارج إلى المحافظات الجنوبية أمراً مستغرباً وشاذاً في اتجاهه، إلا أنه يفسر في ضوء عودة آلاف المهاجرين بعد عام ٢٠٠٣ ممن هاجروا في وقت سابق، لاسيما بعد أن قدمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وشركاؤها المساعدة للمغتربين العراقيين للعودة إلى وطنهم، وعلى اثر تلك المبادرة المصحوبة بالاستقرار النسبي للوضع الأمني في الجنوب عاد ما يقارب (٣٣) ألف لاجئ عراقي من إيران إلى المحافظات الجنوبية (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، ٢٠٠٥: ٤). ولم تكن عودة اللاجئين في الخارج مقتصرة على إيران وحدها او على المساعدات والتسهيلات التي قدمتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بل سارع آلاف المغتربين العراقيين في مختلف الدول العربية منها والأجنبية بالعودة إلى أرض الوطن.

ويجدر التنويه إلى أن السنوات الخمس الماضية شهد تيارات واسعة للهجرة العراقية نحو قارة أوروبا، قدر عدد المهاجرين العراقيين خلالها بنحو (١٢٧٥٨٩) مهاجراً، شكل المهاجرون من المحافظات الجنوبية قرابة (٢٩٣٥٤) (وزارة الهجرة والمهجرين، ٢٠٢٠). أي بنسبة (٢٣%) من إجمالي حجم المهاجرين للخارج.



جدول (٣) حجم الهجرة الخارجية المغادرة والوافدة من وإلى المحافظات وصافي الهجرة للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٣)

ت	المحافظة	الخارجة (المغادرة)			الداخلة (الوافدة)			صافي الهجرة	
		عدد	عدد الأفراد	%	عدد	عدد الأفراد	%	العوائل	الأفراد
١	نينوى	٢١٢٣٧	١١٠٤٢٧	٤,٩	٦٨٤٢	٣٩٦٨٤	٥,٣	١٤٣٩٥-	٧٠٧٤٣-
٢	كركوك	٧٠٢١	٣٧٢٠٦	١,٧	١٥٥٥	٩١٧٥	١,٢	٥٤٦٦-	٢٨٠٣١-
٣	ديالى	٢١٢٩٢	١٠٨٥٨٤	٤,٨	٦٥٢٤	٣٦٨٦١	٤,٩	١٤٧٦٨-	٧١٧٢٣-
٤	الانبار	٢٣٢٣٧	١٢٨٧٢٨	٥,٧	٦٨٤٢	٤١٧٣٦	٥,٦	١٦٣٩٥-	٨٦٩٩٢-
٥	بغداد	١٥١٣٤٧	٧٠٩٨١١	٣١,٥	٤٦٧٥٣	٢٢٠٦٧٤	٢٩,٤	١٠٤٥٩٤-	٤٨٩١٣٧-
٦	بابل	٩٩٨٣	٤٨٩١٢	٢,٢	٣٠٤٩	١٥٨٥٥	٢,١	٦٩٣٤-	٣٣٠٥٧-
٧	كربلاء	١١٦٨٠	٥٦٠٥٩	٢,٥	٣٦٣٣	١٩٩٨٢	٢,٧	٨٠٤٧-	٣٦٠٧٧-
٨	واسط	٨٥٠٨	٤٤٢٣٦	٢,٠	٢٣٢٤	١٣٤٧٩	١,٨	٦١٨٤-	٣٠٧٥٧-
٩	صلاح الدين	١٣٦٦٤	٦٩٦٨١	٣,١	٤١٢٠	٢٣٤٨٤	٣,١	٩٥٤٤-	٤٦١٩٧-
١٠	النجف	٢٦١٧٣	١٢٨٢٤٣	٥,٧	٨٦٦٦	٥٠٢٦٣	٦,٧	١٧٥٠٧-	٧٧٩٨٠-

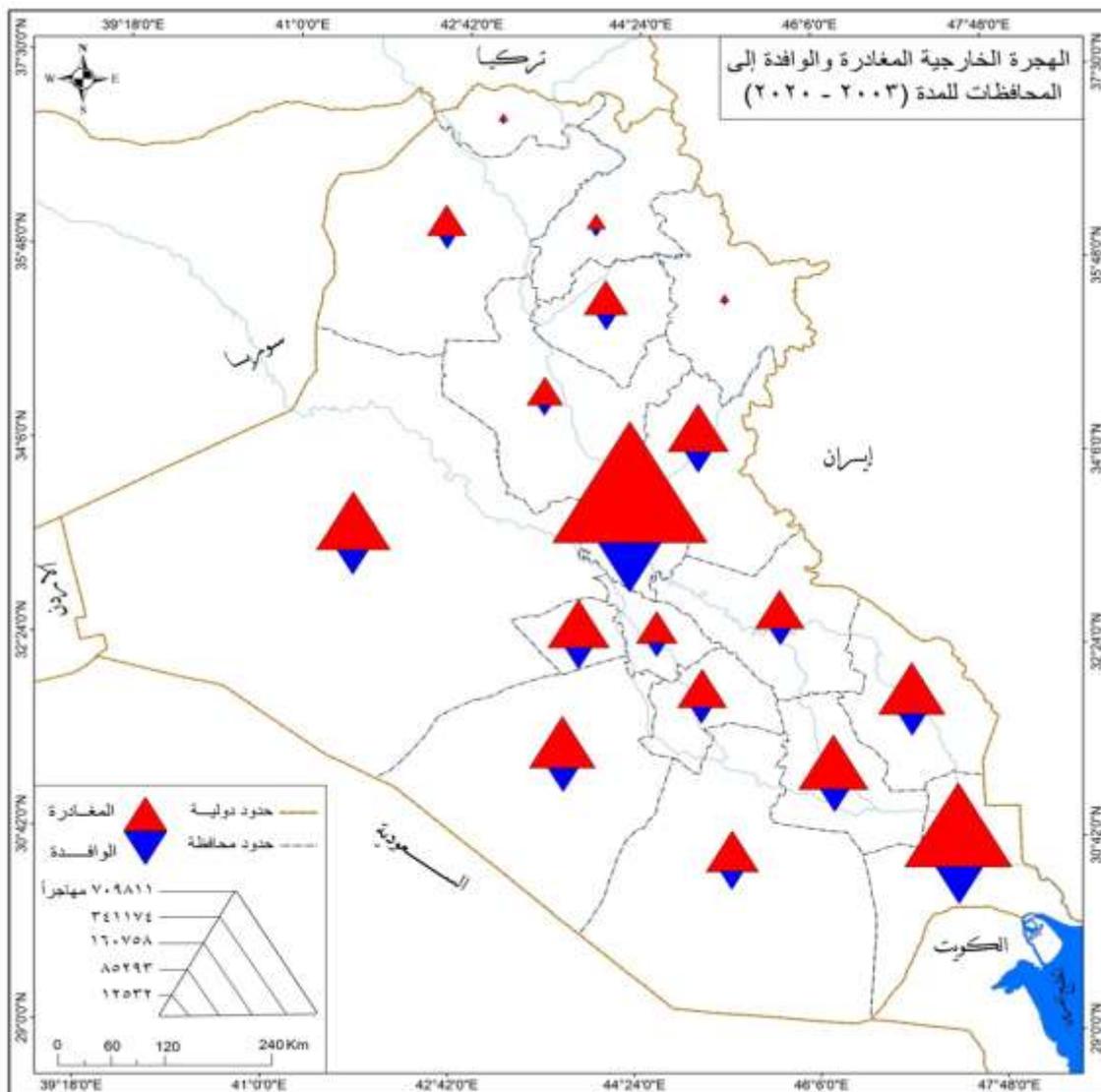


٣,٢	٤٨٠٩٤-	٩٦٧٠-	٣,٠	٢٢٤٢٩	٣٨٦٧	٣,١	٧٠٥٢٣	١٣٥٣٧	القادسية	١١
٣,٤	٥٠٨٥٢-	١٠١٥٨-	٣,٩	٢٩٣١١	٤٩٦٨	٣,٦	٨٠١٦٣	١٥١٢٦	المتنى	١٢
٦,٤	٩٦٨١٤-	١٨٥٥٤-	٦,١	٤٦٠٢٠	٧٨٠٠	٦,٣	١٤٢٨٣٤	٢٦٣٥٤	ذي قار	١٣
٧,٢	١٠٨٩٢٧-	٢١٤٠٨-	٧,٠	٥٢٥٤٨	٩٠٦٠	٧,٢	١٦١٤٧٥	٣٠٤٦٨	ميسان	١٤
١٤,٥	٢١٧٢٦٣-	٤٨٩٤٨-	١٦,٥	١٢٣٩١١	٢٢١٣١	١٥,١	٣٤١١٧٤	٧١٠٧٩	البصرة	١٥
٠,١	١٤٠٨-	٣١٢-	٠,١	٦٦٢	١٣٨	٠,١	٢٠٧٠	٤٥٠	دهوك	١٦
٠,٤	٦٢٤٧-	١٣٧٥-	٠,٥	٣٦٨٠	٧٨٣	٠,٤	٩٩٢٧	٢١٥٨	اربيل	١٧
٠,١	١٤٨٠-	٣٤٣-	٠,١	٦٨٥	١٤٩	٠,١	٢١٦٥	٤٩٢	سليمانية	١٨
١٠٠	١٥٠١٧٧٩-	٣١٤٦٠٢-	١٠٠	٧٥٠٤٣٩	١٣٩٢٠٤	١٠٠	٢٢٥٢٢١٨	٤٥٣٨٠٦	المجموع	

إعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة شؤون الفروع، أقسام المحافظات (الشمالية والوسطى والجنوبية

والفرات الاوسط ومحافظات إقليم كردستان)، قسم شؤون العودة والاندماج، بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.

خريطة (٤)



الباحث إعتماًداً على معطيات الجدول (٣).

وتأتي محافظة النجف في طليعة محافظات الفرات الأوسط بإرسالها واستقبالها للمهاجرين، إذ حظيت بنسبة (٦,٧%) من إجمالي عدد الوافدين، ونحو (٥,٧%) من إجمالي عدد المهاجرين، وقد كان لوظيفة المحافظة الدينية، ونشاطها الثقافي والتجاري المتنامي أثر واضح في هذا المجال، فضلاً عن عودة الكثير من أبناء المحافظة ممن تعرضوا للتجوير وللاضطهاد أبان حكم النظام السابق، وسجلت محافظة الانبار نسب مرتفعة منحتمها مرتبة متقدمة بالنسبة لمحافظة المنطقة الوسطى والشمالية إذا ما استثنينا محافظة بغداد، حيث بلغت نسبة الوافدين نحوها (٥,٦%) من إجمالي عدد الوافدين، ونسبة المغادرين



منها (٥,٧%) من إجمالي عدد المهاجرين، ولعل سبب ذلك يرتبط بالظروف الاستثنائية التي عاشتها المحافظة إلى جانب محافظتي نينوى وصلاح الدين في ظل الهجوم الذي تعرضت له على أيدي عصابات داعش الإرهابية.

أما بالنسبة لمحافظة إقليم كردستان فقد حققت معدلات منخفضة جداً تراوحت بين (٠,١ - ٠,٥%)، ويمكن أن يفسر هذا الانخفاض الكبير في حركة الهجرة الخارجية في ضوء الاستقرار الاقتصادي والأمني الذي تنعم به محافظات الإقليم مقارنة ببقية مناطق العراق، علاوة على ظروفها الطبيعية المميزة ومناخها المعتدل المشجع على الاستيطان والاقامة أكثر من المحافظات الأخرى.

وكما ذكرنا آنفاً أن حجم الهجرة الوافدة إلى المحافظات أقل بكثير من حجم الهجرة المغادرة منها، وعليه فإن ميزان صافي الهجرة الخارجة كان سالباً مع جميع المحافظات، وتشير كفتا الميزان بوضوح إلى أن محافظة بغداد هي الخاسر الأكبر لسكانها جراء حركة الهجرة الخارجية، تليها محافظة البصرة ومحافظات المنطقة الجنوبية ميسان وذي قار بالتتابع، ثم محافظة النجف ومحافظات المنطقة الغربية إلى جانب محافظة ديالى بنسب متقاربة، في حين حلت محافظات إقليم كردستان بالمراتب الأخيرة من حيث فاقد هجرة السكان الخارجية.

ومن جانب آخر وفي السياق نفسه نرى ضرورة الوقوف على الخصائص الاتنوغرافية للمهاجرين، نظراً لما يلعبه التركيب الاثنوي (الديني والقومي) من دور بارز في تحديد اتجاهات الهجرة، حيث يفضل معظم المهاجرين اللجوء إلى الدول التي تجمعهم معها روابط دينية وقومية ولغوية واجتماعية مشتركة، وما الهجرة العراقية الواسعة صوب إيران والدول العربية إلا مثالاً حياً على ذلك.

إن استعراض معطيات الجدول (٤) والشكل (١) تدلل على أن المسلمين يشكلون النسبة الأكبر من المهاجرين (٦٣,١٢%) من إجمالي حجم المهاجرين، وفي المقابل نجدهم أيضاً يشكلون الغالبية العظمى من الوافدين بنسبة (٩٢,٧٩%) من إجمالي عدد الوافدين، وربما يعزى السبب في ذلك إلى صعوبة تكيف العائلة المسلمة مع القيم والثقافات السائدة في المجتمعات الأخرى غير المسلمة، وهو ما يحمل العديد منها على العودة إلى أرض الوطن، فضلاً عن كون الاسلام يمثل الديانة الرئيسة التي تعتنقها الأغلبية الساحقة من سكان البلاد.

وتأتي هجرة المسيحيين بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٢,٠٦%) من إجمالي حجم المهاجرين للخارج، يليهم الإيزيديين بنسبة (٤,٣٨%)، ثم الصابئين بنسبة (٠,٣١%)، وأقليات أخرى بنسبة (٠,١٣%)، وتبدو هذه النسب كبيرة جداً إذا ما قورنت بحجم



هذه الطوائف التي لا تتعدى نسبتها (٥%) من إجمالي السكان، فالملاحظ أن ميزان صافي الهجرة الخارجية أظهر خسارة كبيرة جداً للأقليات الدينية في العراق، لأن معظم المهاجرين فضلوا البقاء في الخارج على العودة إلى بلادهم بعد الظلم والاضطهاد الذي تعرضوا له خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق، وحسبنا أن نشير هنا إلى عمليات الإبادة الجماعية الأخيرة والمجازر التي ارتكبت بحق الإيزيديين والمسيحيين* في سنجار وتلعفر وسهل نينوى ومناطق أخرى متفرقة على أيدي عصابات داعش الإجرامية عام ٢٠١٤ والتي راح ضحيتها آلاف الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال، ناهيك عن تعرض الكثير منهم للتعذيب والمضايقات والاعتداءات بشتى أنواعها وارغامهم على الارتداد عن دينهم قسراً وتدمير مناطقهم وهدم منازلهم وأماكنهم المقدسة ومزاراتهم الدينية والاستيلاء على اموالهم وممتلكاتهم بطرق غير مشروعة.

جدول (٤) حجم الهجرة الخارجية المغادرة والوافدة من وإلى العراق وصافي الهجرة بحسب الديانة للمدة

(٢٠٢٠ - ٢٠٢٣)

ت	الديانة	الخارجة (المغادرة)			الداخلة (الوافدة)			صافي الهجرة	
		عدد العوائل	عدد الأفراد	%	عدد العوائل	عدد الأفراد	%	الافراد	%
١	مسلم	٢٦٩٧٨٧	١٤٢١٤٩٧	٦٣,١٢	١٢٧٦٥٩	٦٩٦٣٧٤	٩٢,٧٩	١٤٢١٢٨-	٧٢٥١٢٣-٤٨,٢٨
٢	مسيحي	١٦٠٤٥٠	٧٢٢١٦٠	٣٢,٠٦	٦٦٤٠	٣٠٥٣٢	٤,٠٧	١٥٣٨١٠-	٦٩١٦٢٨-٤٦,٠٥
٣	إيزيدي	٢١٤٢٠	٩٨٥٣١	٤,٣٨	٤٨٩٦	٢٣٤٩١	٣,١٣	١٦٥٢٤-	٧٥٠٤٠-٥,٠٠
٤	صابئي	١٤٩٢	٧٠٠٦	٠,٣١	١	٥	٠,٠٠	١٤٩١-	٧٠٠١-٠,٤٧
	اخرى	٦٥٧	٣٠٢٤	٠,١٣	٨	٣٧	٠,٠١	٦٤٩-	٢٩٨٧-٠,٢٠
	المجموع	٤٥٣٨٠٦	٢٢٥٢٢١٨	١٠٠	١٣٩٢٠٤	٧٥٠٤٣٩	١٠٠	٣١٤٦٠٢-	١٥٠١٧٧٩-١٠٠

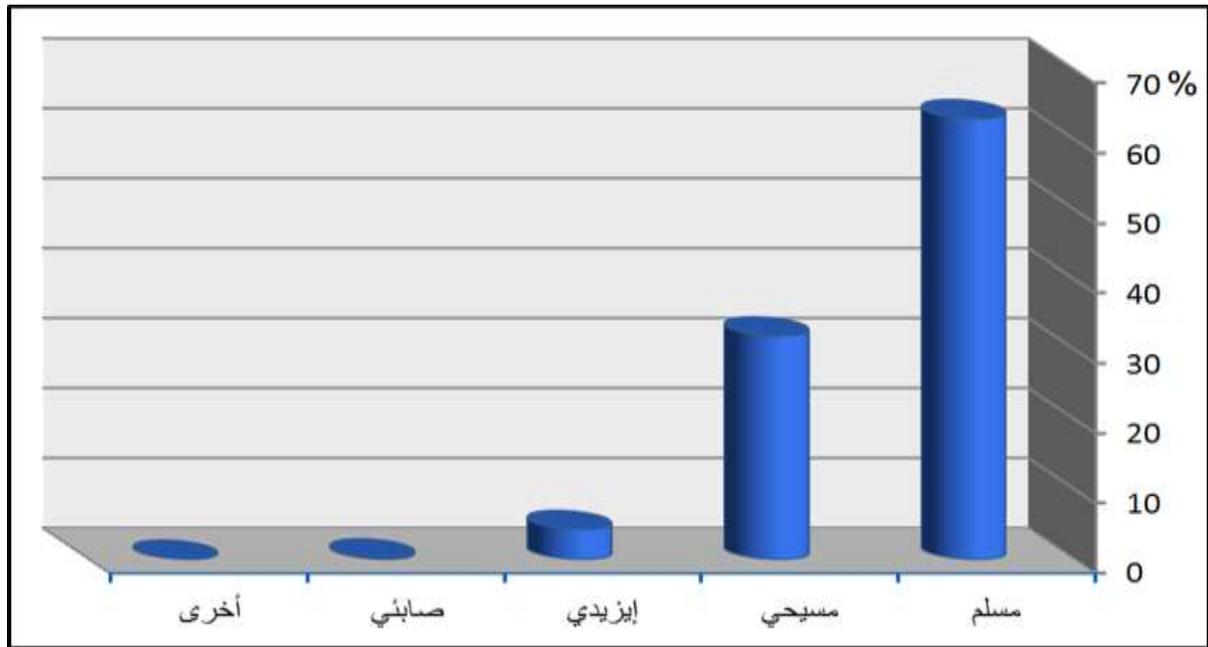
* للمزيد حول الموضوع ينظر: سعد سلوم، العنف ضد الأقليات في العراق، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، ٢٠١٦.

اعتماداً على :

جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسم الإحصاء وبنك المعلومات، بيانات غير منشورة

.٢٠٢٠

شكل (١) التوزيع النسبي للمهاجرين العراقيين إلى الخارج بحسب الديانة للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠)



إعتماداً على معطيات الجدول (٤).

اما فيما يتعلق بالانتماء القومي للمهاجرين، فيظهر الجدول (٥) والشكل (٢) أن العرب يشكلون نسبة (٨٣,٧٨%) من إجمالي حجم المهاجرين، ونحو (٨٦,٨٦%) من إجمالي عدد الوافدين، يليهم الشبك بنسبة (٧,٢٤%) من المهاجرين، وحوالي (٥,٥٣%) من الوافدين، ثم التركمان بنسبة (٦%) من المهاجرين، مقابل (٤,١٩%) من الوافدين، في حين تنخفض مساهمة القوميات الأخرى في الهجرة الخارجية بنسب متفاوتة تتماشى مع حجم أبناء هذه القوميات.

ولعل المتأمل لميزان صافي الهجرة الخارجية في الجدولين السابقين يدرك حجم الخسارة الكبيرة لمكونات الطيف العراقي الدينية والقومية الصغيرة، وبإلها من خسارة لا تعوض، كون هذه الأقليات تمثل النسيج الاجتماعي العراقي الأصيل، وكانوا ولازالوا يرفدون العراق بكل ما هو جميل، فمنهم العلماء والأطباء والسياسيون المناضلون من أجل حرية الشعب العراقي



والأساتذة الأفاضل في كافة المجالات، فهم بمثابة الألوان الزاهية في خريطة العراق السكانية التي نروم تمثيلها ونسعى للحفاظ عليها، وعليه ينبغي على الحكومة المركزية والمنظمات غير الحكومية المعنية بهذا الشأن إيلاء مزيد من الاهتمام بهذه الشرائح التي تعد ركيزة أساسية من ركائز التنمية وبناء المجتمع، ووضع خطط علمية شاملة ومدرسة لإيقاف هجرة جميع مكونات الشعب العراقي وتشجيع المغتربين منهم في الخارج على العودة إلى بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم.

جدول (٥) حجم الهجرة الخارجية المغادرة والوافدة من وإلى العراق وصافي الهجرة بحسب القومية للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠).

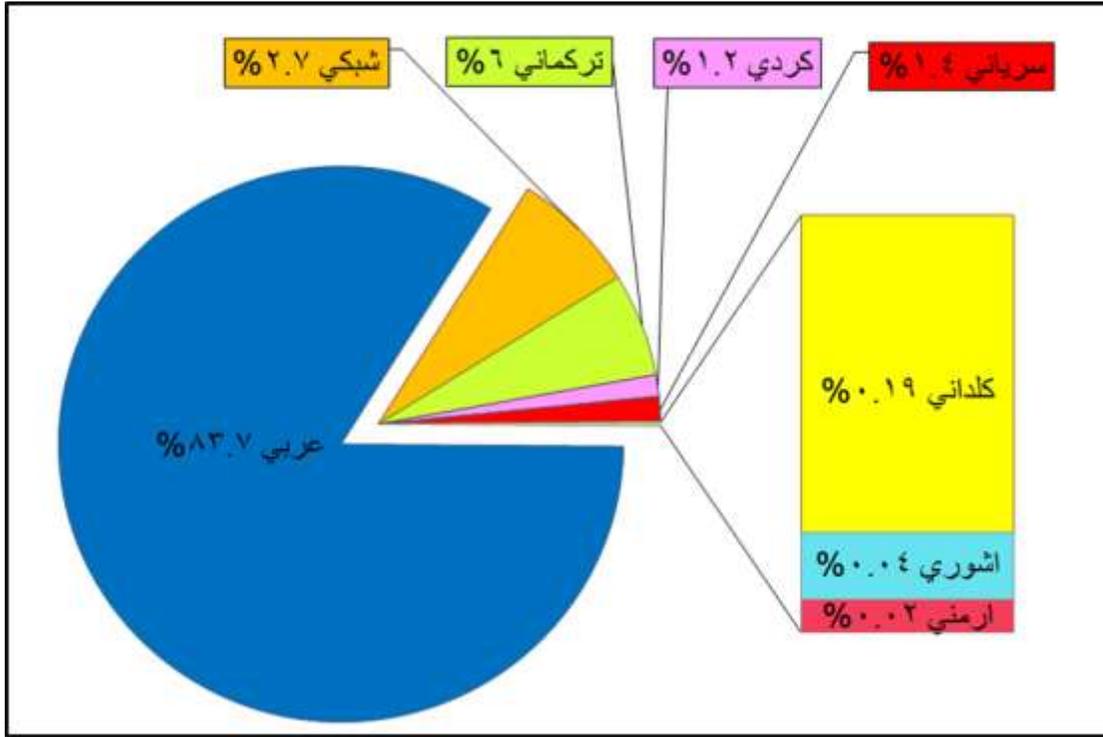
ت	القومية	الخارجة (المغادرة)			الداخلة (الوافدة)			صافي الهجرة	
		عدد العوائل	عدد الأفراد	%	عدد العوائل	عدد الأفراد	%	العوائل	الأفراد
١	عربي	٣٦٧٣٥٩	١٨٨٦٩٠٣	٨٣,٧٨	١١٧٨٧٦	٦٥١٨٣٤	٨٦,٨٦	٢٤٩٤٨٣-	١٢٣٥٠٦٩-
٢	شبيكي	٣٨٨٣٣	١٦٣٠٩١	٧,٢٤	٩٠٣١	٤١٥٢١	٥,٥٣	٢٩٨٠٢-	١٢١٥٧٠-
٣	تركماني	٣١٤٣٠	١٣٥١٤٢	٦,٠٠	٦٥٤٨	٣١٤١٠	٤,١٩	٢٤٨٨٢-	١٠٣٧٣٢-
٤	كردي	٦٧٢١	٢٨٢٢٨	١,٢٥	٣٢٦٣	١٤٣٣٧	١,٩١	٣٤٥٨-	١٣٨٩١-
٥	سرياني	٨١٠٣	٣٣٢٢٢	١,٤٨	٢١١٧	٩٧٣٨	١,٣٠	٥٩٨٦-	٢٣٤٨٤-
٦	كلداني	١٠١٥	٤٢٦٣	٠,١٩	٢٩٠	١٢٤٧	٠,١٧	٧٢٥-	٣٠١٦-
٧	اشوري	٢٢٨	٨٨٩	٠,٠٤	٥٧	٢٥٧	٠,٠٣	١٧١-	٦٣٢-
٨	ارمني	١١٧	٤٨٠	٠,٠٢	٢٢	٩٥	٠,٠١	٩٥-	٣٨٥-
	المجموع	٤٥٣٨٠٦	٢٢٥٢٢١٨	١٠٠	١٣٩٢٠٤	٧٥٠٤٣٩	١٠٠	٣١٤٦٠٢-	١٥٠١٧٧٩-

إعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسم الإحصاء وبنك المعلومات، بيانات

غير منشورة ٢٠٢٠.



شكل (٢) التوزيع النسبي للمهاجرين العراقيين إلى الخارج بحسب القومية للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠)



عتماداً على معطيات الجدول (٥).



المبحث الثاني:- الهجرة الداخلية

مما لاشك فيه أن الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق خلال العقود الأخيرة لاسيما خلال العقدين الماضيين أدت إلى تحركات سكانية داخلية واسعة، وأن معظم تلك التحركات لم تكن اختيارية، وإنما ارتبطت بمفهوم التهجير القسري (Forced)، أو ما يسمى بالنزوح (Exodes)، ويعرف النزوح الداخلي بحسب وثائق الأمم المتحدة: بأنه اضطرار أو إجبار مجموعة من السكان للهروب وترك ديارهم وأماكن إقامتهم المعتادة نتيجة لنزاع مسلح، أو حالات عنف عام، أو انتهاكات لحقوق الانسان، أو كوارث طبيعية، ولم يعبروا الحدود السياسية المعروفة للدولة (وثيقة الأمم المتحدة، ١٩٩٨). تضاف لها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة التي تحفز السكان على التحرك بين المحافظات، أو الهجرة من الريف إلى المدن، أو بين مدينة وأخرى.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن حركة الهجرة الداخلية بعد عام ٢٠٠٣ لم تكن على وتيرة متساوية منذ بداياتها وحتى الآن، بل تأثرت بواقع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتباينة بين الطرد وال جذب، ولقد كان للعامل السياسي - كما ألمحنا إلى ذلك آنفاً - الدور الأكبر في تحديد اتجاهات الهجرة، إذ يظهر أن حجم تيارات الهجرة الداخلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، لذا وجدنا من المناسب تقسيم الكلام في هذا الموضوع إلى مرحلتين زمنيتين تبعاً لخصوصية كل مرحلة، تبدأ المرحلة الأولى مع بداية التدخل العسكري في العراق عام ٢٠٠٣ وتمتد حتى نهاية عام ٢٠١٣، أما المرحلة الثانية فتبدأ مع عام ٢٠١٤ والتي شهدت بداية لموجة كبيرة من النزوح على أيدي عصابات داعش الإرهابية، وتستمر إلى نهاية عام ٢٠٢٠، وفيما يلي سنتعرض بشكل موجز لأهم ملامح حركة السكان الداخلية في كلتا المرحلتين، وعلى النحو الآتي:

١-٢. المرحلة الأولى (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)



شهدت السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣ حراكاً سكانياً كبيراً نتيجة عمليات الهجرة والتهجير القسري للسكان بسبب العنف المتنامي في ما اصطلح عليه إعلامياً بالمناطق الساخنة، فلقد طرأ على المشهد العراقي التفجيرات الانتحارية وجرائم القتل البشعة والعشوائية ضد المدنيين التي بلغت ذروتها بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء ٢٠٠٦/٢/١٨ إذ شكل هذا الحدث انعطافاً كبيراً، أخذت بعده ظاهرة الهجرة القسرية أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية، حتى وصف عام ٢٠٠٦ بأنه عام الكارثة الإنسانية في العراق نتيجة لارتفاع عدد القتلى والجرحى والنازحين، فبحسب ما جاء في تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بلغ إجمالي عدد المدنيين الذين قتلوا خلال شهري تموز وآب فقط من العام نفسه (٣٤٤٥٢) قتيلاً ونحو (٣٦٩٨٥) جريحاً (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، ٢٠٠٦: ٥). ووفقاً للمصادر الرسمية العراقية بلغ عدد النازحين داخلياً في العراق خلال الأشهر القليلة التي تلت أحداث سامراء نحو (٢٤٦٣٣٧) عائلة، بواقع (١٤٢٨٧٥٥) نسمة (وزارة الهجرة والمهجرين، ٢٠٠٨: ٥). وما أن حل عام ٢٠٠٧ شرعت الحكومة العراقية بتطبيق خطة أمنية جديدة بدأت من بغداد أطلق عليها "خطة فرض القانون" استهدفت الجماعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة كافة بغض النظر عن انتمائهم الطائفي والقومي والحزبي، أخذ بعدها الأمن يستتب تدريجياً، ما شجع العديد من العوائل النازحة على العودة إلى مناطق سكناها السابقة.

إن تحركات السكان الداخلية في العراق خلال تلك الفترة لا تقتصر أسبابها في الحقيقية على العنف وتردي الواقع الأمني فحسب، بل إن عملية التغيير السياسي رافقها أيضاً تغيير شامل في هيكلية النظام الاقتصادي والاجتماعي، تعرض خلالها القطاعين الصناعي والزراعي إلى إهمال كبير، فتفاقت مشكلة البطالة وشحت فرص العمل في بعض المناطق لاسيما في القرى والمناطق الريفية، ما دفع الكثير من السكان للهجرة بحثاً عن العمل أو الحياة الأفضل، كما أدى العامل الاجتماعي دوراً بارزاً في تحركات السكان الداخلية وتحديد اتجاه هجرتهم، حيث اضطر معظم النازحين والمهاجرين تحت ضغط العنف والتعصب وطلب الحماية التوجه نحو مناطق انتمائهم الديني والمذهبي والقومي والعشائري، بمعنى أن النزوح الداخلي أسهم وبشكل ملحوظ في تكوين تجمعات سكانية ذات انتماءات أثنوية، مذهبية وقومية وعشائرية متجانسة.

إن استقرار معطيات الجدول (٦) تشير إلى إن العدد الإجمالي للمهاجرين داخلياً في عموم العراق خلال تلك الفترة بلغ (٣١٠٢٦٤٠) مهاجراً، أي ما يشكل نسبة (٨,٨%) من إجمالي سكان العراق عام ٢٠١٣ والبالغ (٣٥٠٩٥٧٧٢) نسمة



(الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٣: ٤٨) وهي نسبة عالية جداً رافقتها تحولات ديموغرافية كبيرة وخطيرة سيما ونحن نتحدث عن جميع المحافظات التي ظهرت على شكل مجموعتين متساويتين من حيث قوة الجذب والطرده السكاني، ولكي تكون المقارنة سليمة بين المحافظات لابد من الإشارة إلى بعض الحقائق الآتية:-

أ- يلاحظ أن معظم المحافظات الجاذبة للمهاجرين تقع وسط وشمال العراق باستثناء محافظة البصرة، في حين أن أغلب المحافظات الطارده تقع جنوب العراق وضمن منطقة الفرات الأوسط إلى جانب ثلاث محافظات من الوسط هي ديالى وصلاح الدين والانبار، وهذا يعني أن تيارات الهجرة الداخلية تتحرك من الجنوب باتجاه الوسط، مع وجود تيارات أخرى متبادلة بين المحافظات الوسطى والشمالية.

ب- ثمة تباين كبير في قوى الجذب والطرده بين محافظة وأخرى ضمن المجموعة الواحدة، حيث تبرز محافظة بغداد كقطب رئيس جاذب للسكان باستحواذها على نسبة (٢١,١%) من إجمالي حجم الهجرة الوافدة للمحافظات، تليها محافظة البصرة بنسبة (١٤,٤%)، في حين تظهر كل من محافظات اربيل وكركوك ونينوى والنجف كمراكز جذب ثانوية مسجلة نسب متقاربة تراوحت ما بين (٥,٠ - ٦,٥%) من إجمالي حجم الهجرة الوافدة، اما في ما يتعلق بالمحافظات الطارده للسكان التي سجلت معدلات سالبة في ميزان صافي الهجرة واتسمت بخسارة سكانها فعددها تسع محافظات، تنصدرها محافظة ميسان بتسجيلها أعلى نسبة للهجرة المغادرة بلغت (٦,٩%) من إجمالي حجم الهجرة الخارجة من المحافظات، تليها محافظة ديالى بفارق ضئيل مسجلة (٦,٨%) إجمالي حجم الهجرة المغادرة ثم محافظات كربلاء وذي قار وبابل على التوالي.

جدول (٦) حجم الهجرة الداخلية المتبادلة بين المحافظات وصافي وإجمالي وفاعلية الهجرة للمدة (٢٠١٣ - ٢٠٠٣)

ت	المحافظة	الخارجة (المغادرة)	الداخلة (الوافدة)	صافي الهجرة	إجمالي الهجرة	فاعلية
---	----------	----------------------	---------------------	-------------	---------------	--------



			%	العدد	%	العدد		
محافظات جاذبة للسكان								
١	نينوى	١٥٥٨٩٧	٥,٠	١٦٤٢٧٣	٥,٣	٨٣٧٦	٣٢٠١٧٠	٢,٦٢
٢	كركوك	١٣٣٩٥٣	٤,٣	١٦٧٣٧٠	٥,٤	٣٣٤١٧	٣٠١٣٢٣	١١,٠٩
٣	بغداد	٦٠٦٦٠١	١٩,٦	٦٥٣٢٠٣	٢١,١	٤٦٦٠٢	١٢٥٩٨٠٤	٣,٧٠
٤	البصرة	١٦٠٠٢١	٥,٢	٤٤٨٢٣٨	١٤,٤	٢٨٨٢١٧	٦٠٨٢٥٩	٤٧,٣٨
٥	واسط	١١٩١٢٤	٣,٨	١٢٢٠٨٦	٣,٩	٢٩٦٢	٢٤١٢١٠	١,٢٣
٦	النجف	١٤٤٤٤٣	٤,٧	١٥٣٨٢١	٥,٠	٩٣٧٨	٢٩٨٢٦٤	٣,١٤
٧	دهوك	٦٣١١٠	٢,٠	١٠٧٢١٣	٣,٥	٤٤١٠٣	١٧٠٣٢٣	٢٥,٨٩
٨	اربيل	٢٠٠٨٢٠	٦,٥	٢٠١٠١٧	٦,٥	١٩٧	٤٠١٨٣٧	٠,٠٥
٩	سليمانية	١١٨٣٦١	٣,٨	١٤٠٥١٦	٤,٥	٢٢١٥٥	٢٥٨٨٧٧	٨,٥٦
محافظات طاردة للسكان								
١٠	ديالى	٢١٣٦٥٦	٦,٨	١٠٧٤٥٠	٣,٥	١٠٦٢٠٦-	٣٢١١٠٦	٣٣,٠٨-
١١	الأنبار	١٣٧٢٣٢	٤,٤	٨٩٨١٠	٢,٩	٤٧٤٢٢-	٢٢٧٠٤٢	٢٠,٨٩-
١٢	بابل	١٧١٧٢٥	٥,٥	١١٧٠٧٤	٣,٨	٥٤٦٥١-	٢٨٨٧٩٩	١٨,٩٢-

* تقاس فاعلية الهجرة الداخلية وفق المعادلة الآتية:

$$IE = (M.i - Mi.) / (M.i + Mi.)K$$

حيث ان

IE = فاعلية الهجرة الداخلية

M.i = مجموع المهاجرين الداخلين للمنطقة

Mi. = مجموع المهاجرين من المنطقة

K = النسبة الثابتة (١٠٠)، اما مقياس مؤشر الفاعلية لعموم المنطقة فيمثل نصف النسبة المئوية دائماً (٥٠%)، كونه يساوي إجمالي عدد المهاجرين

الداخلين او الخارجين الى إجمالي عدد المهاجرين بين المحافظات مضمروباً في مائة (السعدي، ١٩٧٦: ١٠٣).



١٣	كربلاء	١٩٥٢٤٧	٦,٣	١٧٧٦٠٣	٥,٧	١٧٦٤٤-	٣٧٢٨٥٠	٤,٧٣-
١٤	صلاح الدين	١٢٧٨٨٤	٤,١	١٠٢٨١٣	٣,٣	٢٥٠٧١-	٢٣٠٦٩٧	١٠,٨٧-
١٥	القادسية	١٠١٥٠٣	٣,٣	٨٨٠٠٨	٢,٨	١٣٤٩٥-	١٨٩٥١١	٧,١٢-
١٦	المتنى	٦٥٥٨٩	٢,١	٤٣٥٣٥	١,٤	٢٢٠٥٤-	١٠٩١٢٤	٢٠,٢١-
١٧	ذي قار	١٧٢٨٨٩	٥,٦	١٥٩٦١٠	٥,١	١٣٢٧٩-	٣٣٢٤٩٩	٣,٩٩-
١٨	ميسان	٢١٤٥٨٥	٦,٩	٥٩٠٠٠	١,٩	١٥٥٥٨٥-	٢٧٣٥٨٥	٥٦,٨٧-
	المجموع	٣١٠٢٦٤٠	١٠٠,٠	٣١٠٢٦٤٠	١٠٠,٠	صفر	٦٢٠٥٢٨٠	٥٠,٠

إعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، أقسام (الإحصاء وبنك المعلومات، الدراسات والبحوث، نظم المعلومات الجغرافية والترجمة) بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.

ت- سجلت محافظة بغداد أعلى معدلات إجمالي الهجرة بلغ (١٢٥٩٨٠٤) مهاجراً، وهذا ما منحها المرتبة الأولى بين المحافظات، بسبب ارتفاع عدد المهاجرين منها وإليها كونها عاصمة سياسية وإدارية وحاضرة اقتصادية وثقافية للدولة، تليها محافظة البصرة بالمرتبة الثانية مستحوذة على (٦٠٨٢٥٩) من إجمالي حجم الهجرة الداخلية نتيجة اتساع أنشطتها الاقتصادية ومرافقها التجارية القادرة على استيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة، علاوة على ارتفاع حجمها السكاني كما بينا سابقاً، وحلت محافظة اربيل بالمركز الثالث بمعدل (٤٠١٨٣٧) مهاجراً، ويفسر هذا الارتفاع في ضوء ان محافظة اربيل تمثل مركز الحكومة في إقليم كردستان فهي تعد بمثابة عاصمة الإقليم، ما جعلها تحظى بنصيب أوفر من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، فيما جاءت محافظة كربلاء بالمرتبة الرابعة بمعدل (٣٧٢٨٥٠) مهاجراً، ويعزى ذلك إلى المكانة الدينية الكبيرة التي تتمتع بها المحافظة حيث المراقده المقدسة لأئمة أهل البيت الأطهار (ع)، ويستمر هذا التناقص التدريجي لإجمالي عدد المهاجرين حتى يصل أدنى مستوياته في محافظة المتنى التي سجلت (١٠٩١٢٤) مهاجراً، ويبدو أن هذا الانخفاض مرتبط بالحجم السكاني للمحافظة التي تذيلت المحافظات العراقية بعدد سكانها، فضلاً عن الطبيعة الصحراوية إلى جانب تردي الأوضاع المعيشية والخدمية في المحافظة جعلت منها منطقة مغلقة أو غير جاذبة للسكان.



ث- ان التباين في مؤشر فعالية الهجرة الداخلية بين المحافظات الذي يظهره العمود الأخير من الجدول السابق يرتبط في حقيقته بتباين عدد المهاجرين الخارجيين والداخليين من وإلى كل محافظة، إذ يشكل إجمالي عدد المهاجرين الداخليين إلى الخارجيين نسبة عالية في المحافظات الجاذبة، وبالعكس يشكل المهاجرين الخارجيين إلى الداخليين نسبة عالية في المحافظات الطاردة، بمعنى ان هناك تفاوتاً كبيراً بين صافي الهجرة وإجمالي الهجرة أدى إلى رفع فاعلية المؤشر الموجبة لتبلغ (٤٧,٣٨%) في محافظة البصرة التي حققت أعلى قيمة بحسب معطيات هذا الدليل، تليها محافظة دهوك بنسبة (٢٥,٨٩%)، ثم محافظة كركوك بنسبة (١١,٠٩%)، وفي المقابل نلاحظ أن فاعلية الهجرة الداخلية تنخفض إلى أدنى مستوياتها في المحافظات الطاردة لتسجل (-٥٦,٨٧%) في محافظة ميسان، ونحو (-٣٣,٠٨%) في محافظة ديالى، و(-٢٠,٢١%) في محافظة المثنى.

٢-٢. المرحلة الثانية (٢٠١٤ - ٢٠٢٠)

توصف هذه المرحلة بأنها المرحلة الأسوأ في تاريخ العراق المعاصر بسبب موجة النزوح والهجرة الواسعة غير المسبوقة التي حدثت بعد دخول مسلحي عصابات داعش الإرهابية إلى المحافظات الغربية وجزء من المحافظات الشمالية والوسطى في حزيران عام ٢٠١٤، وما خلفته من تداعيات وآثار خطيرة على حاضر المجتمع ومستقبله، ولا تقتصر خطورتها على الجانب الإنساني وما يعانيه النازحين، بل ان آثارها السلبية طالت كافة المستويات والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية المختلفة.

وعلى وفق الإحصاءات الأخيرة لوزارة الهجرة والمهجرين فإن عدد النازحين والمهاجرين داخلياً في العراق خلال هذه المرحلة التي تمتد على مدى سبع سنوات تقريباً بلغ (٤٥٠٩١٤٠) مهاجراً، أي ما يشكل نسبة (١١,٢%) من إجمالي سكان البلاد عام ٢٠٢٠، مع أن معظم تلك التحركات حدثت خلال السنوات الثلاث الأولى (٢٠١٤ - ٢٠١٧) وهذا ما سنأتي عليه بشيء من التفصيل في الصفحات القادمة.

واستكمالاً لما انتهت إليه المرحلة الأولى من نتائج، يمكن أن نشير في ضوء ما تحصل لدينا من تتبع معطيات الجدول (٧)، إلى ما يأتي:-



أ- اختلفت قوى الجذب والطردهما كانت عليه في السابق، حيث باتت محافظات المنطقة الغربية إلى جانب محافظتي صلاح الدين وديالى أكثر المحافظات طرداً للسكان، في حين أن محافظات المنطقة الشمالية والوسطى بما فيها منطقة الفرات الأوسط بدأت تستقطب أعداد كبيرة من النازحين والمهاجرين، والسبب لا يكمن في توفر قوى الجذب في جميع تلك المحافظات، وإنما معظم التحركات المكانية كانت قسرية هرباً من الحرب والنزاعات المسلحة الدائرة في بعض المناطق، أما محافظات المنطقة الجنوبية فقد كان لها نصيب أيضاً في استضافة النازحين إلى أنها استمرت على موقعها كمحافظات طاردة للسكان، باستثناء محافظة البصرة التي جاء ترتيبها متسقاً أكثر مع المنطقة الوسطى والشمالية.

ب- برزت محافظات كركوك ودهوك واربيل كأقطاب ثانوية جاذبة للسكان بعد محافظة بغداد باستحواذها على نسب مرتفعة تراوحت بين (٨,٥ - ٩,٧%) من إجمالي حجم الهجرة الوافدة، تليها في الأهمية كل من محافظة بابل وسليمانية والنجف على التوالي، وعلى الجانب الآخر تظهر محافظة نينوى كقطب رئيس طارد للسكان باستحواذها على نسبة (٢٧,٤%) من إجمالي حجم الهجرة الداخلية المغادرة، وحلت بالمرتبة الثانية محافظة الانبار بنسبة (٢١,٧%)، ثم محافظة صلاح الدين بنسبة (١٠,٤%)، وبعدها محافظة ديالى بنسبة (٤,٨%)، ويبدو في ضوء ذلك أن عامل المسافة في هذه المرحلة الاستثنائية تحكم بشكل كبير في تحديد اتجاه الهجرة، لأن معظم تيارات الهجرة الداخلية كانت متبادلة بين المحافظات المتجاورة وسط العراق وشماله.

جدول (٧) حجم الهجرة الداخلية المتبادلة بين المحافظات وصافي وإجمالي وفاعلية الهجرة للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠)

ت	المحافظة	الخارجة (المغادرة)		الداخلة (الوافدة)		صافي الهجرة	إجمالي الهجرة	فاعلية الهجرة %
		العدد	%	العدد	%			
محافظات جاذبة للسكان								
١	كركوك	١٨٩٢٧٦	٤,٢	٤٢٥٥٩٦	٩,٤	٢٣٦٣٢٠	٦١٤٨٧٢	٣٨,٤٣
٢	بغداد	٢١٠٢٧٩	٤,٧	٥٨٦٣٨٢	١٣,٠	٣٧٦١٠٣	٧٩٦٦٦١	٤٧,٢١
٣	بابل	١٣١٧٠٤	٢,٩	١٦٥١٠٩	٣,٧	٣٣٤٠٥	٢٩٦٨١٣	١١,٢٥



٥,٣٧	٢٦٧٣٣٨	١٤٣٥٨	٣,١	١٤٠٨٤٨	٢,٨	١٢٦٤٩٠	البصرة	٤
٦,٧٩	٢٠٦٩٢٣	١٤٠٥٥	٢,٥	١١٠٤٨٩	٢,١	٩٦٤٣٤	واسط	٥
٣,٧٢	٢٤٣٧١٨	٩٠٧٤	٢,٨	١٢٦٣٩٦	٢,٦	١١٧٣٢٢	كربلاء	٦
٢٦,٠٨	٢٣٥٧٢٨	٦١٤٧٨	٣,٣	١٤٨٦٠٣	١,٩	٨٧١٢٥	النجف	٧
١,٠٨	١٧٢٧٣٥	١٨٦٩	١,٩	٨٧٣٠٢	١,٩	٨٥٤٣٣	القادسية	٨
٧٠,٣٧	٥١٣٧٧٠	٣٦١٥٣٤	٩,٧	٤٣٧٦٥٢	١,٧	٧٦١١٨	دهوك	٩
٤٤,٩٣	٥٣٠٩٦٧	٢٣٨٥٥٥	٨,٥	٣٨٤٧٦١	٣,٢	١٤٦٢٠٦	اربيل	١٠
٢٤,٠٢	٢٥٨٣٨٣	٦٢٠٦٥	٣,٦	١٦٠٢٢٤	٢,٢	٩٨١٥٩	سليمانية	١١
محافظات طاردة للسكان								
٤٣,٤١-	١٧٢٢٥٧٢	٧٤٧٧٦٠-	١٠,٨	٤٨٧٤٠٦	٢٧,٤	١٢٣٥١٦٦	نينوى	١٢
٩,٠٨-	٣٩٧٠٤٢	٣٦٠٦٠-	٤,٠	١٨٠٤٩١	٤,٨	٢١٦٥٥١	ديالى	١٣
٣٥,٤١-	١٤٤٦٢٥٦	٥١٢٠٤٨-	١٠,٤	٤٦٧١٠٤	٢١,٧	٩٧٩١٥٢	الانبار	١٤
١١,٥٢-	٨٤٠٤٥٧	٩٦٨٢٧-	٨,٢	٣٧١٨١٥	١٠,٤	٤٦٨٦٤٢	صلاح الدين	١٥
١٢,٣٤-	٩٤٨٦٧	١١٧١١-	٠,٩	٤١٥٧٨	١,٢	٥٣٢٨٩	المثنى	١٦
٠,٨٧-	١٨٧٠٧٦	١٦٢٨-	٢,١	٩٢٧٢٤	٢,١	٩٤٣٥٢	ذي قار	١٧
١,٤٥-	١٩٢١٠٢	٢٧٨٢-	٢,١	٩٤٦٦٠	٢,٢	٩٧٤٤٢	ميسان	١٨
٥٠,٠	٩٠١٨٢٨٠	صفر	١٠٠	٤٥٠٩١٤٠	١٠٠	٤٥٠٩١٤٠	المجموع	

إتماداً على: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، اقسام (الإحصاء وبنك المعلومات،

الدراسات والبحوث، نظم المعلومات الجغرافية والترجمة) بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.

أ- تصدرت محافظة نينوى لائحة المحافظات بإجمالي حجم الهجرة الداخلية مسجلة (١٧٢٢٥٧٢) مهاجراً، تلتها محافظة

الانبار بمعدل (١٤٤٦٢٥٦) مهاجراً، ثم محافظة صلاح الدين بمعدل (٨٤٠٤٥٧) مهاجراً، وحلت العاصمة بغداد



بالمرتبة الرابعة باستحواذها على (٧٩٦٦٦١) مهاجراً من إجمالي حجم الهجرة الداخلية، وليس مستغرباً أن تحل المحافظات الغربية من العراق ضمن المراكز الأولى للهجرة بفعل ما تعرضت له من دمار وخراب على أيدي الجماعات الإرهابية وما رافقته من عمليات نزوح وعودة جديدة للسكان بعد استقرار الوضع الأمني، أما بقية المحافظات فقد تباين نصيبها بين المرتبة الخامسة والأخيرة التي تحتلها محافظة المثنى برصيد إجمالي للهجرة الداخلية بلغ (٩٤٨٦٧) مهاجراً، للأسباب التي أوردناها في تحليلنا للمرحلة السابقة.

ب- يلاحظ وجود تباين شديد في قوة فاعلية الهجرة الداخلية بين المحافظات الواقعة ضمن المجموعة الواحدة في حالة المقارنة بين المجموعتين الجاذبة والطاردة، ففي الوقت الذي تصل فيه قوة فاعلية المؤشر الموجبة في محافظة دهوك إلى (٧٠,٣٧%)، نجدتها تتراجع في محافظة القادسية لتبلغ نحو (١,٠٨%)، أما بالنسبة للفرق بين المحافظات الطاردة للسكان فيظهر أن محافظة نينوى سجلت أعلى قيمة سالبة بحسب معطيات هذا الدليل بلغت (-٤٣,٤١%)، تليها محافظة الأنبار بالمرتبة الثانية بنسبة (-٣٥,٤١%)، في حين تتخفف فعالية الهجرة الداخلية لتسجل أدنى مستوياتها (-٠,٨٧%) في محافظة ذي قار.

إن المتتبع لمسيرة التحركات السكانية الداخلية في العراق خلال النصف الثاني من القرن العشرين يلاحظ أن معظمها ارتبطت بمفهوم التهجير القسري ابتداءً من ترحيل اليهود إلى عمليات الأنفال وتهجير الكرد الفيلية وتعريب كركوك في الثمانينيات، فضلاً عن عمليات النزوح الواسعة التي رافقت الحرب العراقية الإيرانية وحرب الكويت وما أعقبتها من عمليات تجفيف للأهوار وتهجير سكان الجنوب، ثم جاءت أحداث عام ٢٠٠٣ التي ألقّت بظلالها على عموم العراق وتسببت بنزوح وهجرة ملايين السكان، ومن بين أشد أنواع الأزمات أثراً على المجتمع العراقي هي أزمة النازحين بعد عام ٢٠١٤ وتداعياتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي ضربت كافة المحافظات شمال ووسط وجنوب العراق ولازالت مستمرة حتى يومنا هذا، لذا وجدنا من الضرورة تقديم لمحة موجزة حول عدد النازحين خلال هذه المرحلة مع بيان بعض خصائصهم الجغرافية واتجاهات حركتهم المكانية بين المناطق الطاردة التي تعرضت للهجوم الإرهابي والمناطق الأخرى المستضيفة لهم في البلاد.

يلحظ من خلال معطيات الجدول (٨) والخريطة (٥) أن حصيلة عدد الأفراد النازحين داخلياً في العراق منذ أن دنست أرضه الطاهرة أقدام مسلحي عصابات داعش الإجرامية في حزيران عام ٢٠١٤ بلغ (٣٠٦٤١٤٦) نازحاً، بواقع (٥٤٨٩٩٧) عائلة، كما يتضح أن ثمان محافظات كانت مرسلة للنازحين نتيجة لاضطراب أوضاعها الأمنية، بيد أن غالبية النازحين



(٨٧,٦%) هم في الأصل من ثلاث محافظات، نينوى بنسبة (٤٠,٣%)، تليها الانبار بنسبة (٣٢%) ثم صلاح الدين بنسبة

(١٥,٣%)، في حين أسهمت المحافظات الخمس المتبقية بما نسبته (١٢,٤%) من إجمالي عدد النازحين.

جدول (٨) حجم النازحين داخلياً في العراق بحسب محافظة الأصل ومحافظة الوصول خلال المدة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠)

مكان الوصول (المحافظة المستقبلية للنازحين)					مكان الأصل (المحافظة المرسله للنازحين)				
النسبة %	عدد الأفراد	عدد العوائل	المحافظة	ت	النسبة %	عدد الأفراد	عدد العوائل	المحافظة	ت
١٢,٢	٣٧٢٥٨٨	٦٤٢٣٩	نينوى	١	٤٠,٣	١٢٣٥١٦٦	٢٢٠٥٦٥	نينوى	١
١١,٨	٣٦٢٦٨٢	٦٧١٦٣	كركوك	٢					
٢,٦	٧٩٧١٦	١٤٢٣٥	ديالى	٣	٣٢,٠	٩٧٩١٥٢	١٧٧١٩٠	الانبار	٢
١١,٦	٣٥٥٩٣٨	٦٢٤٤٥	الانبار	٤					
١٣,٥	٤١٢٨٣٦	٧٧٨٩٤	بغداد	٥	١٥,٣	٤٦٨٦٤٢	٨٣٦٨٨	صلاح الدين	٣
١,٥	٤٧٤٥٤	٨٦٢٨	بابل	٦					
٢,١	٦٦٢٤٠	١١٨٢٩	كربلاء	٧	٦,٠	١٨٢٩٧٦	٣٢١٠١	كركوك	٤
٠,٨	٢٥١٢٨	٤٣٣٢	واسط	٨					
١٠,٠	٣٠٥٤٣٠	٥٥٥٣٣	صلاح الدين	٩	١,٤	٤٤٥٥٦	٨١٠٣	بغداد	٥
٢,٦	٧٨٦٤٢	١٤٠٤٣	النجف	١٠					
٠,٨	٢٤٠٠٦	٤٢١٢	القادسية	١١	٣,٥	١٠٧٦٦٤	١٩٢٢٦	ديالى	٦
٠,٢	٤٧٨٢	٨٨٦	المتنى	١٢					
٠,٣	٨١٩٦	١٤١٣	ذي قار	١٣	٠,٩	٢٨٩٢٦	٥٠٧٦	بابل	٧
٠,٢	٥٣٤٠	٩٥٤	ميسان	١٤					



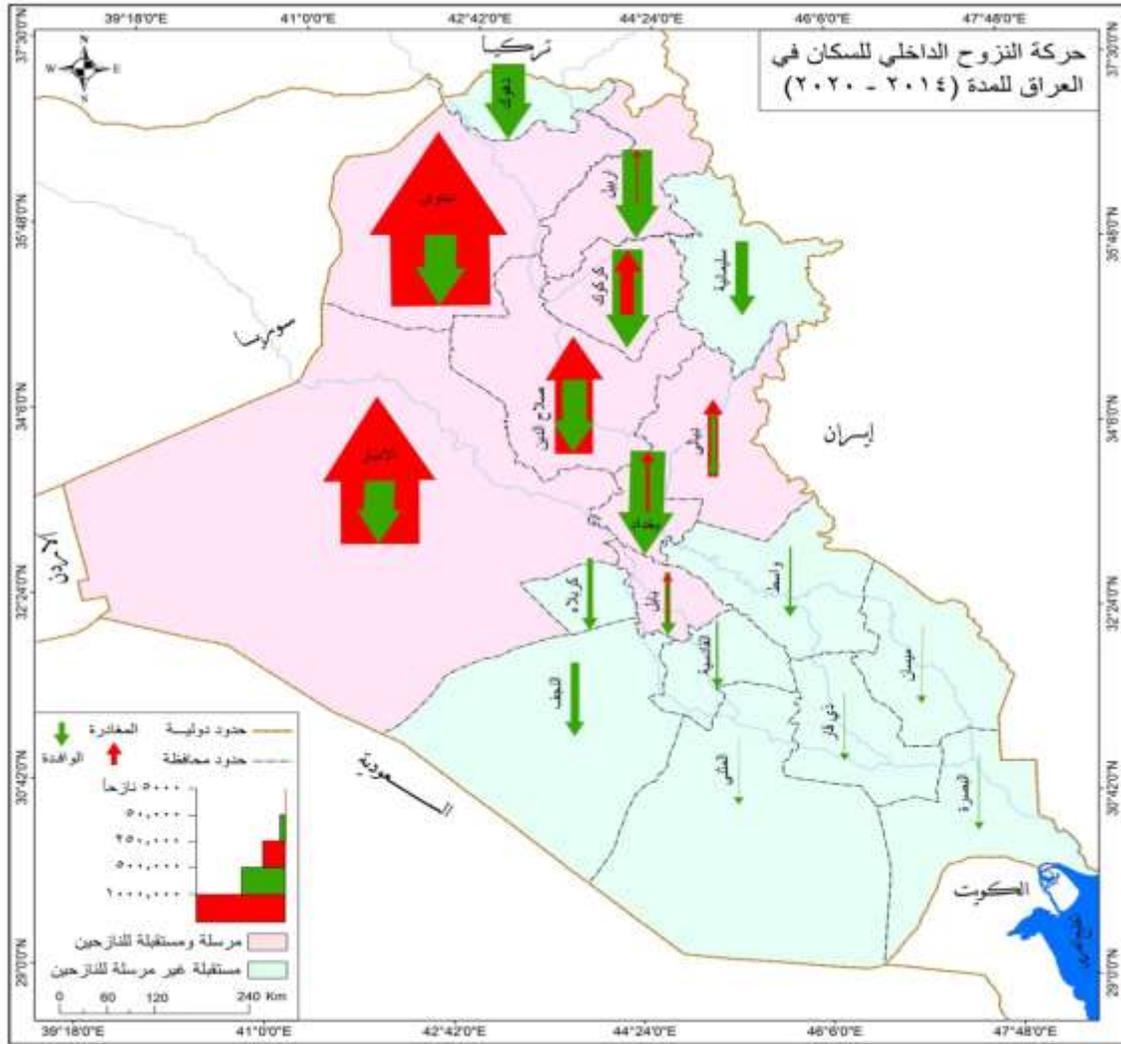
٠,٣	١٠٣٢٠	١٨١١	البصرة	١٥		٠,٦	١٧٠٦٤	٣٠٤٨	اربيل	٨
١٢,٩	٣٩٥٤١٨	٧٠٦١٠	دهوك	١٦						
١١,٦	٣٥٧٣٤٨	٦١٦١٢	اربيل	١٧						
٥,٠	١٥٢٠٨٢	٢٧١٥٨	سليمانية	١٨		١٠٠	٣٠٦٤١٤٦	٥٤٨٩٩٧	المجموع	
١٠٠	٣٠٦٤١٤٦	٥٤٨٩٩٧	المجموع							

إعتماداً على: ١- جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسم الإحصاء وبنك المعلومات، بيانات

غير منشورة ٢٠٢٠.

٢- المنظمة الدولية للهجرة- العراق، مصفوفة تتبع النازحين، الجولة ٨٨، كانون الثاني ٢٠١٩، ص٤-٥.

خريطة (٥)



الباحث إعتماًداً على معطيات الجدول (٨).

ومن جانب آخر يتضح أن محافظات الوسط والشمال عدا إقليم كردستان تستضيف (٦٢,٥%) من إجمالي عدد النازحين، في حين تستضيف محافظات الإقليم الثالث ما نسبته (٢٩,٥%) من إجمالي عدد النازحين، كما استضافت محافظات الفرات الأوسط الخمس (النجف وكربلاء وبابل والقادسية والمثنى) نسبة (٧,٢%) من إجمالي عدد النازحين، أما محافظات جنوب العراق فلن تستقطب سوى نسبة ضئيلة بلغت (٠,٨%) فقط من إجمالي عدد النازحين، وإذا ما اعتمدنا محافظة بغداد كحد فاصل لحركة النازحين، نلاحظ أن بغداد والمحافظات الواقعة شمالها استوعبت (٩١,٢%) من إجمالي عدد النازحين، بينما جاءت حركة النازحين اتجاه المحافظات الواقعة جنوبها متدنية لم تتجاوز مجموعها ما نسبته (٨,٨%) من إجمالي عدد النازحين.



ويجدر التنويه إلى أنه بعد الاعلان رسمياً عن تحرير كافة المحافظات والمدن العراقية أواخر عام ٢٠١٧، التي سبق وان استولت عليها التنظيمات الإرهابية، بادرت العديد من العوائل النازحة بالعودة لمناطق سكنها، ليلبلغ عدد العائدين من النزوح الطارئ والمسجلين لدى وزارت الهجرة والمهجرين نحو (١٢٢٦٩٧٣) فرداً، بواقع (٢١٧٠٥٠) عائلة، أي ما يشكل نسبة (٣٩,٥%) من إجمالي عدد العوائل النازحة، موزعة على محافظات الأصل للنازحين ، كما هو مبين في الجدول (٩) والشكل (٣)، وعلى نحو ترتيبي تتصدره محافظة الانبار بنسبة (٣٧,٤%)، تليها بفارق قليل محافظة نينوى بنسبة (٣٥,٧%)، ثم محافظة صلاح الدين بنسبة (١٤,٨)، اما بقية المحافظات فقد شكلت بمجموعها نسبة تراكمية بلغت (١٢,١%) من إجمالي عدد الأفراد العائدين من النزوح.

يستنتج في ضوء ذلك أن ما يزيد على (٦٠%) من النازحين تقريباً لازالوا قابعين في مواطن النزوح يعيشون أوضاعاً حياتية قاسية، ويواجهون تحديات كبيرة تحول دون عودتهم لأماكن سكنهم، علماً أن المطلع على التقارير الحكومية والجهود التي تبذل لإدارة أزمة النازحين يرى بأن التوقعات والأمال تتصاعد بشأن ازدياد عدد العائدين لاسيما بعد تطهير المدن المحررة من بقايا الإرهاب والمخلفات الحربية والعمل على إعادة الخدمات الأساسية لحياة السكان.

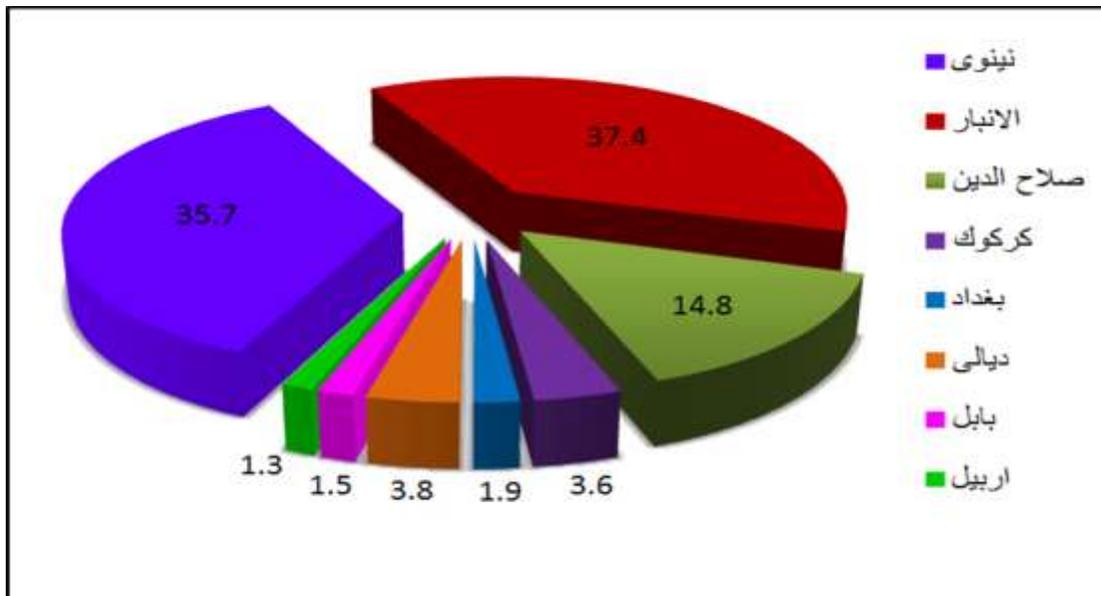
جدول (٩) حجم العائدين من النزوح الطارئ إلى مناطق الأصل بحسب المحافظة

ت	المحافظة	عدد العوائل	عدد الأفراد	النسبة %
١	نينوى	٧٦٨٦٩	٤٣٨١٥٣	٣٥,٧
٢	الانبار	٨١٩٤٨	٤٥٨٩٠٩	٣٧,٤
٣	صلاح الدين	٣١٢٣٩	١٨١١٨٦	١٤,٨
٤	كركوك	٧٩٤٧	٤٤٥٠٣	٣,٦
٥	بغداد	٤٣٢٢	٢٢٩٠٧	١,٩
٦	ديالى	٨٥٨٢	٤٧٢٠١	٣,٨
٧	بابل	٣٢٧٩	١٨٣٦٢	١,٥
٨	اربيل	٢٨٦٤	١٥٧٥٢	١,٣

المجموع	٢١٧٠٥٠	١٢٢٦٩٧٣	١٠٠
---------	--------	---------	-----

إعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسم الإحصاء وبنك المعلومات، وحدة الرصد والمتابعة، بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.

شكل (٣) التوزيع النسبي للعائدين من النزوح الطارئ إلى مناطق الأصل بحسب المحافظة



إعتماداً على معطيات الجدول (٩).

ويعرض الجدول (١٠) أبرز الخصائص التي تم التقاطها من قواعد بيانات النازحين، إذ يظهر بوضوح اختلال نسبة النوع ما بين الذكور والإناث، فقد سجل الذكور نسبة (٤٦,٨%) من إجمالي عدد النازحين، مقابل (٥٣,٢) للإناث، ولعل ذلك يعزى إلى انخراط أعداد كبيرة من الذكور في صفوف القوات المسلحة العراقية والحشد الشعبي لتحرير مدنهم من الإرهاب، فضلاً عن أن الذكور أكثر عرضة للقتل أو الاكراه تحت تهديد السلاح على الانضمام لأفراد عصابات داعش الإجرامية.

اما فيما يتعلق بالتركيب العمري، فقد وجد أن النسبة الأعلى من النازحين ممن هم في سن العمل (١٥-٦٤ سنة)، إذ بلغت نسبتهم (٢٥,٠%) للذكور ونحو (٢٩,٦%) للإناث، تليها فئة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) بنسبة (٢١,٠%) للذكور مقابل (٢٢,٤%) للإناث، في حين جاءت فئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) بالمرتبة الأخيرة مشكلة نسبة (٠,٨%) للذكور، وحوالي (١,٢%) للإناث.



ومن جانب آخر، وفي ضوء دراسة الحالة الزوجية للنازحين تبين ان نسبة المتزوجين الذكور بلغت (٢٤,٠%)، تقابلها نسبة (٢٨,٣%) للإناث، وحل السكان الذين لم يسبق لهم الزواج بالمرتبة الثانية مستحويين على نسبة (٢٠,٩%) للذكور، ونحو (١٨,٤%) للإناث، ومن الملاحظ ايضاً ارتفاع نسبتي الطلاق والتمرل لاسيما بين الإناث، حيث أظهرت النتائج أن نسبة النساء الأرامل بين النازحين تصل إلى أكثر من (٥,٢%) وهو أمر متعلق بفقدان الذكور البالغين الذين قتلوا أو اختطفوا على أيدي العصابات المسلحة، لذا فان العديد من الأسر تعيلها امرأة، وهي صفة سائدة لمعظم الأسر النازحة.

جدول (١٠) خصائص السكان النازحين داخلياً في العراق خلال المدة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠)

إناث		ذكور		المؤشر	
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد		
٥٣,٢	١٦٣٠١٢٦	٤٦,٨	١٤٣٤٠٢٠	التركيب النوعي	
٢٢,٤	٦٨٦٢٨٣	٢١,٠	٦٤٣٨٧٥	أقل من ١٥ سنة	التركيب العمري
٢٩,٦	٩٠٦٣٥٠	٢٥,٠	٧٦٥٧٦٧	١٥-٦٤ سنة	
١,٢	٣٧٤٩٣	٠,٨	٢٤٣٧٨	٦٥ سنة فأكثر	
١٨,٤	٥٦٤٠٢٤	٢٠,٩	٦٤١٠٠٧	أعزب	الحالة الزوجية
٢٨,٣	٨٦٨٨٥٧	٢٤,٠	٧٣٤٢١٨	متزوج	
١,٣	٣٩١٢٣	٠,٩	٢٨٦٨١	مطلق / منفصل	
٥,٢	١٥٨١٢٢	١,٠	٣٠١١٤	ارمل	
٣٩,٤	١٢٠٧٩٢٣	٣٤,٦	١٠٥٩٧٤١	عرب	القومية
٠,٨	٢٢٨٢٢	٠,٧	٢١٥١٠	كرد	
١٠,٠	٣٠٦٤٦٤	٨,٧	٢٦٨١٦٢	تركمان	
٣,٠	٩٢٩١٧	٢,٨	٨٤٦٠٧	اخرى	
٥٢,٤	١٦٠٥٦٧٤	٤٦,٠	١٤٠٩٦٤٢	مسلم	الديانة



٠,٢	٤٨٩٠	٠,٢	٥٧٣٦	مسيحي	
٠,٦	١٩٥٦٢	٠,٦	١٨٦٤٢	اخرى	
٨,٧	٢٦٧٣٤١	٣,٩	١١٩٠٢٤	امي	التحصيل الدراسي
١٩,٨	٦٠٦٤٠٧	١٦,١	٤٩٤٧٣٧	ابتدائي	
١٣,٩	٤٢٥٤٦٣	١١,٥	٣٥٢٧٦٨	متوسطة	
٥,٢	١٥٨١٢٢	٦,٢	١٨٩٢٩١	ثانوي	
٥,٦	١٧٢٧٩٣	٩,١	٢٧٨٢٠٠	جامعي	
١٦,٨	٥١٥١٢٠	١٣,٨	٤٢١٦٠٢	مخيم او كرفان	نوع المأوى أو المسكن
٩,٧	٢٩٨٣١٢	٧,٦	٢٣٢٣١١	دور عبادة	
٠,٧	٢٢٨٢٢	٠,٤	١٢٩٠٦	مباني حكومية	
٢,٨	٨٤٧٦٧	٢,٠	٦١٦٦٣	سكن مؤجر/ سكن ملك	
٨,٧	٢٦٥٧١١	٧,٠	٢١٣٦٦٩	سكن مع اقارب	
١١,١	٣٣٩٠٦٦	٩,١	٢٨١٠٦٨	مساكن عشوائية	
٣,٤	١٠٤٣٢٨	٦,٩	٢١٠٨٠١	أخرى	

إعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسمي الإحصاء والبرمجة، قواعد بيانات

الهجرة والنزوح، بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.

ويظهر الوقوف على الخصائص الاثنوغرافية (القومية والدينية) أن العرب يشكلون القسم الأكبر من النازحين باستحواذهم على نسبة (٣٤,٦%) للذكور، وما يقارب (٣٩,٤%) للإناث، يليهم التركمان بنسبة (٨,٧%) للذكور، مقابل (١٠,٠%) للإناث، ثم الكرد بنسبة (٠,٧%) ذكور، ونحو (٠,٨%) إناث، وسجلت القوميات الأخرى (شبيكي، اشوري، ارمني، سرياني، كلداني) نسبة تراكمية بلغت (٢,٨%) للذكور، تقاربها نسبة (٣,٠%) للإناث.



اما فيما يخص الانتماء الديني فيتضح ان المسلمين يشكلون الأغلبية العظمى من النازحين بنسبة (٤٦,٠%) للذكور، وحوالي (٥٢,٤%) للإناث، ثم يأتي المسيح بالمرتبة الثانية بواقع متساوٍ يبلغ (٠,٢%) لكل من الذكور والإناث، فيما سجل نازحو الديانات الأخرى يتقدمهم الأيزيديون بنسبة متساوية ايضا بلغت (٠,٦%) لكلا الجنسين. إن هذا الحضور والتنوع الكامل لأغلب القوميات والأديان يؤكد على التعايش والتفاعل الاجتماعي السلمي بين المكونات، ويبرهن على اتساع مساحة التسامح والرغبة بالعيش المشترك، فضلاً عن أنه يجسد مبدأ المصير الموحد لجميع أبناء الشعب العراقي.

وإذا ما تتبعنا التحصيل العلمي للنازحين نجد ان البيانات تؤكد تفوق تعليم الذكور على الإناث، وهي في الحقيقة حالة عامة في المجتمع العراقي لا تقتصر على مجتمع النازحين، ففي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الأمية لدى الذكور نحو (٣,٩%)، ترتفع بين الإناث لتصل إلى (٨,٧%)، وتبدو الفوارق العلمية بين الجنسين واضحة أيضاً في المراحل الدراسية المتقدمة، إذ تصل نسبة الحاصلين على شهادة جامعية من الذكور (٩,١%)، مقابل (٥,٦%) من الإناث، وبشكل عام فإن النسبة الأكبر من النازحين هم من حملة الشهادة الابتدائية، يليهم بالمرتبة الثانية حملة الشهادة المتوسطة، ثم الجامعية وبعدها الثانوية، وحلت نسبة الأمية بالمرتبة الأخيرة، علماً أن نتائج المسوحات الاجتماعية تظهر أن أعداداً ليست بالقليلة من النازحين تركوا مواصلة التعليم أو الالتحاق به، نتيجة لعدة أسباب أبرزها ما يتعلق بالفقر وعدم وجود المأوى، أو بسبب فقدانهم للوثائق الثبوتية التي تعرقل قبولهم بالتعليم الحكومي، فضلاً عن بعد المدارس والمؤسسات التعليمية ومحدودية التسهيلات المقدمة لهم والمشجعة على مواصلة التعليم.

ومن بين أبرز المشكلات التي يعانيها النازحون هي مشكلة تأمين السكن، حيث وجد أن أكثر من ربع الأسر النازحة تسكن في مخيمات وكرفانات أقامتها الحكومة والمنظمات الإنسانية، فهي تستوعب ما يقارب (١٣,٨%) من الذكور، و(١٦,٨%) من الإناث، يليها ساكنوا المباني العشوائية بنسبة (٩,١%) للذكور، مقابل (١١,١%) للإناث، ثم ساكنوا دور العبادة من مساجد وحسينيات ومرافد دينية التي ضمت نحو (٧,٦%) من الذكور، و(٩,٧%) من الإناث، في حين أن عدد النازحين الذين تمكنوا من امتلاك أو استئجار مسكن لا يشكلون سوى نسبة بسيطة بلغت (٢,٠%) للذكور، و(٢,٨%) للإناث، كما فضل عدد كبير من النازحين السكن مع أقربائهم في المناطق الآمنة، بينما اتخذ البعض الآخر من النازحين الأبنية الحكومية كالمدراس ومقرات الجيش ودوائر الدولة محل لسكناهم، وقد ينجم عن تفاقم أزمة السكن هذه آثار ومشاكل اقتصادية واجتماعية وامنية خطيرة منها اتساع نطاق ظاهرة السكن العشوائي وارتفاع أسعار العقارات والاياجارات والضغط على الخدمات



والمراقف العامة، وما قد يرتبط بها أيضاً من سلوكيات اجتماعية شاذة كتفشي الجريمة والادمان والانحراف لاسيما بين صفوف المراهقين والشباب.

المبحث الثالث:- دوافع الهجرة ونتائجها

لقد ارتبطت حركة الهجرة (داخلية كانت أم خارجية) بجملة من العوامل والمتغيرات المعقدة والمتنوعة التي تحت السكان وتحملهم على ترك مناطقهم والتحرك صوب المناطق الأخرى، ويمكن أن تلخص كافة المتغيرات المسببة للهجرة بعوامل الطرد في مكان الأصل للمهاجر وعوامل الجذب في الأماكن الأخرى، ولا شك ان عملية التحرك هذه تترك آثاراً وتداعيات كبيرة على المناطق المرسله والمستقبله للمهاجرين على حد سواء، بل وعلى المهاجر نفسه من حيث صعوبة الاندماج والتأقلم مع البيئة الجديدة، وبغية الإحاطة بجميع تلك الجوانب قسمت دراسة هذا الموضوع إلى محورين: يعرض الأول الأسباب والدوافع الرئيسية وراء حركة السكان الداخلية والخارجية، في حين جاء المحور الثاني ليلقي الضوء على الآثار والنتائج المترتبة على تلك الحركة، وكما يأتي:

أولاً:- دوافع الهجرة في العراق

تختلف أسباب ودوافع الهجرة بين مجتمع وآخر، إلا أن القاسم المشترك بين جميع تلك المسببات هو تباين قوى الطرد والجذب بين منطقتي الأصل والوصول للمهاجرين، بحيث تعمل القوة الأولى كمصدر دفع للمهاجرين من إحدى المناطق، في حين تعمل الأخرى كمصدر جذب لهم، وعلى هذا الأساس تنوعت وتعددت الأسباب المؤدية إلى حركة السكان، فيمكن تكون أسباب اقتصادية مثل ضعف الأنشطة الاقتصادية وقلة فرص العمل وانتشار البطالة وتباين مستوى الدخل وما إلى ذلك، أو قد تكون اجتماعية كالرغبة في مواصلة التعليم أو بسبب الزواج والطلاق أو مرافقة الأسرة أو هرباً من تفشي بعض المظاهر الاجتماعية السلبية في المجتمع كانتشار الجريمة والادمان على تعاطي المخدرات والانحرافات الخلقية أو نتيجة لإثارة الفتنة الطائفية العرقية القومية والدينية والحزبية بين أبناء المجتمع، وفي بعض الأحيان تتغلب الأسباب والعوامل السياسية على العوامل الأخرى كالحروب والنزاعات المسلحة أو شيوع مظاهر العنف والقتل والاختطاف وغياب السلم المجتمعي، كما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال.



وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة في تحديد أسباب ودوافع الهجرة إلا أنها لم تستطع أن تقدم مسحا شاملاً يستوعب كافة الأسباب المباشرة وغير المباشرة المؤثرة في تحركات السكان المكانية، وذلك لتنوعها الشديد وتباينها من منطقة لآخرى، وعليه تم حصر أبرز المتغيرات التي تقف وراء ظاهرة الهجرة في منطقة الدراسة وتوضيح علاقتها بتحركات السكان الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تطبيق معامل ارتباط بيرسون بعد اعتماد حجم المهاجرين كمتغير تابع (Y) لقياس درجة ارتباطه بجملة من المتغيرات المستقلة التي أمكن رصدها وتمثل بـ (العمل-X1) (الترحيل أو التهجير القسري-X2) (مرافقة الأسرة - X3)(زواج-X4) (تعيين أو نقل وظيفي-X5) (تهديد بكافة أنواعه - X6)(دراسة-X7).

علماً أن درجة تأثير هذه المتغيرات تتفاوت من محافظة إلى أخرى تبعاً لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموقراطية السائدة في كل محافظة، ففي الوقت الذي يشهد فيه تأثير عامل التهديد والتهجير القسري في محافظة بغداد والمحافظات الغربية على سبيل المثال، يبرز العمل كدافع رئيس وراء حركة الهجرة في المحافظات الجنوبية والوسطى، وقد سبقت الإشارة إلى بعض هذه الجوانب في ثنايا الدراسة، ولكن بصفة عامة ان معظم الأسباب المؤدية للهجرة متشابهة بين المحافظات باستثناء الحالات الطارئة كالحروب والنزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية والأمنية التي تجتاح المجتمع العراقي بين فترة وأخرى.

جدول (٥٥) مصفوفة معامل الارتباط بين حجم المهاجرين والمتغيرات ذات العلاقة

المتغيرات	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
Y	1	0.714	0.998	0.953	0.671	0.438	0.892	0.245
X1		1	-0.673	0.615	0.821	0.570	0.746	-0.304
X2			1	0.996	-0.910	0.698	0.943	-0.671
X3				1	0.893	0.442	0.960	0.371
X4					1	0.638	0.145	-0.509
X5						1	0.788	0.662
X6							1	-0.493



1								X7
---	--	--	--	--	--	--	--	----

المصدر: تطبيقات برنامج (SPSS) إتماداً على: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسمي الاحصاء والبرمجة، قواعد بيانات الهجرة والنزوح، بيانات غير منشورة ٢٠٢٠.

إن درجات الارتباط الواردة في معطيات الجدول (١١) تبدو مرتفعة نسبياً لعموم المتغيرات، إذ يلحظ وجود علاقة طردية موجبة بين حجم الهجرة وجميع المتغيرات المدروسة، بمعنى أن أي زيادة تحصل لاحد المتغيرات المستقلة ترافقها زيادة أيضاً في عدد المهاجرين تسير معها في الاتجاه نفسه، كما يظهر وجود تفاوت كبير بين قيم الارتباط في حالة المقارنة بين المتغيرات، يفسر في ضوء قوة تأثير كل متغير على حركة الهجرة، إذ تصل قوة الارتباط الموجبة ذروتها ما بين حجم الهجرة والترحيل القسري لتبلغ (٠,٩٩٨)، أي بنسبة ارتباط (٩٩,٨%)، تليها علاقة الارتباط ما بين حجم الهجرة ومرافقة الأسرة مسجلة (٠,٩٥٣)، وبنسبة (٩٥,٣%)، وهو ما يشير إلى أن الهجرة العائلية طاغية بصفة عامة على حركة المهاجرين، أي أن المهاجر يصطحب عائلته في الغالب عند الهجرة، ويتواصل هذا الانخفاض التدريجي في قوة علاقة الارتباط بين حجم الهجرة والمتغيرات الأخرى حتى يبلغ (٠,٢٤٥) مع متغير الدراسة، وبنسبة ارتباط لم تتجاوز (٢٤,٥%).

اما العلاقات الارتباطية فيما بين المتغيرات المستقلة فإن مصفوفة تتبع الارتباط تؤشر وجود علاقة ارتباط عكسية بين المتغير الأخير (الدراسة) وأربعة متغيرات مستقلة تشمل كل من (العمل والتهجير القسري والزواج والتهديد بكافة أنواعه)، كذلك وجود علاقة سالبة قوية ما بين المتغير الثاني (التهجير القسري) والمتغيرين الأول والرابع (العمل والزواج)، في حين كانت بقية علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة الأخرى طردية وتتراوح بين الضعيفة والمتوسطة والقوية، وللتحقق من معنوية الارتباط اختبرت متغيرات الارتباط المذكورة بالاختبار التائي (t-test) او ما يعرف بمعامل ستودنت* (Student test)، فتبين أن مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج أقل من مستوى قياس المعنوية المعتمد والذي يساوي (٥,٠%) أو (١,٠%)، وهذا يعني

* يستخرج معامل ستودنت بالاعتماد على المعادلة التالية :

ن-٢

$$[t = r \sqrt{\frac{n-2}{1-r^2}}]$$

١-٢



أن جميع المتغيرات المستقلة تأثر بشكل معنوي على حجم الهجرة السكانية، وبذلك ترفض فرضية العدم H_0 القائلة بعدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على الهجرة، وتقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود التأثير المعنوي والفرق الإحصائي بين المتغيرات.

ثانياً:- نتائج الهجرة على العراق

للهمجرة الداخلية والخارجية في العراق آثار ونتائج واضحة يمكن ملاحظة ملامحها من خلال تساقط الأثر على بعض الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي أمكن رصدها وتحديدها بالآتي:

١- الآثار الديموغرافية

يعد تغير حجم السكان وتباين معدلات نموهم وتوزيعهم وكثافتهم وتركيبهم العمري والنوعي والاقتصادي والاجتماعي من بين أبرز النتائج الديموغرافية للهجرة، لكون المجتمع السكاني يتصف بطبيعة ديناميكية ترتبط بشكل مباشر بحجم السكان ومعدلات نموهم وطبيعة توزيعهم الجغرافي في الوحدات المكانية المختلفة.

إن المتتبع لمعدلات صافي الهجرة في الجداول السابقة يلاحظ وجود تيارين متعاكسين لحركة السكان، أحدهما يمثل تناقص عدد السكان في المحافظات المرسله للمهاجرين، والآخر تمثل زيادة حجم السكان في المناطق المستقبلية، فمثلاً عند موازنة كفتي ميزان صافي الهجرة الوافدة والمغادرة لكل محافظة نجد أن محافظة نينوى فقدت نتيجة لحركتي الهجرة الداخلية والخارجية نحو (٧٧٠١٤١) نسمة خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠) ما يقارب (١٩,٦%) من إجمالي سكانها عام ٢٠٢٠، وفي المقابل استقبلت محافظة دهوك المجاورة لها خلال المدة نفسها (٤٠٤٢٢٩) نسمة، أي ما يشكل (٢٩,٧%) من إجمالي سكان المحافظة، وعلى ضوء ذلك ارتفع معدل النمو السكاني في محافظة دهوك بشكل كبير جداً ليبلغ (٥,٤%) وهي نسبة غير مسبوقه لم تشهدها المحافظة منذ انفصالها عن محافظة نينوى في تعداد عام ١٩٧٧، كما بينا عند مدخل هذا الفصل (جدول ١٨)، ويمتد الأثر الديموغرافي للهجرة السكانية إلى محافظة الانبار التي خسرت (٦٦٨٣٩٧) نسمة، أي بنسبة (٣٥,٨%) من إجمالي سكانها، ومحافظة صلاح الدين نحو (١٤٩٩٢٩) نسمة، وبنسبة (٨,٩%) من إجمالي سكانها، وربما يتصور البعض ان الأمر مرهون بالمحافظات الغربية التي تعرضت للهجوم الإرهابي، ولكن الحقائق الإحصائية تشير عكس ذلك، إذ إن عملية التغيير هذه طالت عموم المحافظات العراقية، فبالانتقال جنوباً نجد أن محافظة ميسان فقدت بسبب الهجرة (١٧٤٧٦٢) نسمة، أي ما يشكل نسبة (١٤,٩%) من إجمالي سكانها، أو بالعودة شمالاً نلاحظ أن محافظة كركوك استقبلت خلال المدة المذكورة



ما يقارب (٢٣٣٦٦٠) من المهاجرين ما يشكلون (١٣,٩%) من إجمالي سكانها، كما تستضيف محافظة اربيل نحو (٢٣٢٥٠٥) من المهاجرين، بنسبة (١١,٩%) من إجمالي سكانها عام ٢٠٢٠.

وكنتيجة حتمية، فإن تحركات السكان هذه رافقتها تغيرات كبيرة في الخريطة السكانية انعكست آثارها بصورة مباشرة على اختلال توزيع السكان وتباين معدلات كثافتهم بين منطقة وأخرى، كما أفرزت تغيرات كبيرة على بنية السكان وتركيبهم، من حيث اختلال توازن نسبة النوع بين الجنسين (الذكور والإناث) والعمر والتركييب الاقتصادي والاجتماعي، لأن الهجرة بطبيعتها ظاهرة إنتقائية تصطفي الذكور أكثر من الإناث ولفئات عمرية معينة عادة ما تكون في سن العمل مما يسهم في إحداث تغيرات جوهرية في تركيبة الهرم السكاني، وهذا ما سيأتي عرضه بالتفصيل في الفصل القادم.

٢- الآثار الاقتصادية

لما كانت الهجرة لاسيما الخارجية منها هي هجرة إنتقائية من حيث خصائص المهاجرين النوعية والعمرية ومؤهلاتهم العلمية فإنها جعلت العراق يستنزف الكثير من طاقاته وعناصره الحيوية الأكثر قدرة على الإنتاج والتنمية والارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية، وحسبنا أن نشير هنا إلى ما ذكرناه سلفاً بأن عدد العلماء العراقيين المهاجرين بعد عام ٢٠٠٣ تجاوز الأربعة الألف عالم عراقي في مختلف التخصصات، ناهيك عن النخب من الكفاءات العلمية والفكرية المهاجرة التي تقدر بأكثر من (٧١) ألف مهاجراً (وزارة الهجرة والمهجرين، ٢٠٢٠).

ولا يقف الأثر الاقتصادي للهجرة عند هذا الحد بل يتعداه ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، فلقد عمقت حركة الهجرة الداخلية والنزوح السكاني مشكلة الفقر والضغط على الخدمات والمرافق العامة ورفع أسعار العقارات وإيجارات السكن ونفشي ظاهرة البطالة في المحافظات المستقبلية للمهاجرين، حيث أشارت نتائج المسح الوطني للنازحين إلى ان نسبة العاطلين بين النازحين تتجاوز (٤٤,٦%) من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً (مصطفى، ٢٠١٦: ٢٧). وهذا ما كلف ميزانية الدولة أعباء مالية قدرت بأكثر من تريليوني دينار عراقي انفقت على ملف النازحين خلال عامي (٢٠١٥ و٢٠١٦) فقط، على شكل منح مالية، وتهيئة مراكز الايواء ما بين مخيمات وكرفانات وتجهيزها بالاحتياجات الأساسية الضرورية للحياة (الخزار، ٢٠١٩: ٧٩).

وكان للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن أثر مباشر في تدهور واقع القطاع الزراعي بدلالة نمو معدل التحضر في العراق بنسبة (٣,٨%) خلال المدة (١٩٩٧ - ٢٠٢٠) (الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٩٧: ٤٩). وهو معدل مرتفع نسبياً



يعكس تأثير الهجرة على تضخم سكان المدن، لاسيما بعد مقارنتها بمعدل النمو العام البالغ (٢,٦%)، ومعدلات الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة التي ترتفع في الريف عنها في الحضر، ولا شك أن هذا التحرك السكاني أدى بدوره إلى زيادة حجم القوى العاملة الحضرية على حساب تناقص حجم القوة العاملة الريفية، مما تسبب في تقليص مساحة الأراضي المزروعة وتدني حجم الإنتاج الزراعية، يقابله على الطرف الآخر وجه سلبي أيضاً على المناطق الحضرية يتمثل بارتفاع معدلات البطالة وتدني مستويات الأجور داخل المدن، على الرغم من ان البعض ينادي بالدور الإيجابي للهجرة الوافدة في تحريك عجلة التنمية والإنتاج عن طريق استثمار طاقة الكفاءات القادمة في مجال تخصصها في خدمة المجتمع وتنمية المشاريع، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على العراق البلد الذي أنهكته الحروب منذ أكثر من أربعة عقود متتالية، وإنما يمكن أن ينطبق على المجتمعات التي تنعم بالاستقرار الأمني والاقتصادي بحيث تكون قادرة على استيعاب القوى العاملة وتوظيفها في عملية التنمية الشاملة وخدمة المجتمع.

٣- الآثار الاجتماعية والثقافية

لقد أفرزت الهجرة نتائج سلبية خطيرة على الأوضاع الاجتماعية والثقافية، ومن بين أبرز صورها تنامي ظاهرة السكن العشوائي والتجاوز على الأملاك العامة للدولة لأغراض السكن، ما أدى إلى الإخلال بالتخطيط العمراني للمدن وتشويه تركيبها الداخلية ومظهرها الجمالي، كما أنه ولد ضغطاً كبيراً على خدمات البنى التحتية والارتكازية، إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود (٥٢١٧٦٧) مسكناً عشوائياً في العراق عدا إقليم كردستان، بنسبة قدرها (١٦,٥%) من إجمالي عدد المساكن عام ٢٠١٨، وان نسبة العجز السكني ارتفعت بعد أحداث الموصل وموجات النزوح الداخلي لأكثر من أربعة ملايين وحدة سكنية في عموم المحافظات (وزارة التخطيط، ٢٠١٨: ١٧٥). كما خلفت الهجرة والنزوح الداخلي آثاراً سلبية كبيرة على العملية التعليمية، فانتشار مظاهر الفقر والبطالة بين النازحين وفقدان الوثائق الثبوتية زادت في عدد المتسربين من مقاعد الدراسة بمراحلها المختلفة، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن نسبة النازحين الذين لم يلتحقوا أصلاً بالتعليم بلغ (١٥,٢%) من إجمالي السكان النازحين، استحوذت محافظة نينوى على أعلى نسبة (٣٧,٢%) تليها محافظة صلاح الدين بنسبة (٢٦,٥%) (إسماعيل وآخرون، ٢٠١٦: ٨٢)، وفي ظل ذلك برزت العديد من المظاهر الاجتماعية السلبية بشكل واضح للعيان من قبيل عمالة الأطفال والتسول وجنوح الأحداث وتزايد أعداد المشردين وأطفال الشوارع.



وربما لا يكاد يخفى على أحد الأثر البالغ الذي تركه التهجير القسري في تمزيق وحدة النسيج الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي وأطيافه المتنوعة، فلقد كان سبباً مباشراً في هز تماسك المجتمع وتشظي الأسر وفك الروابط الاجتماعية، فكما هو معروف أن قسم كبير من المهاجرين بعد عام ٢٠٠٣ انما نزحوا هرباً من العنف والتهديد بالقتل والاضطهاد من قبل أبناء مناطقهم الذين انضموا للجماعات المتطرفة أو للعصابات الإرهابية، فمن الصعب جداً على هؤلاء بعد عودتهم أن يتعايشوا مجدداً مع من أسهم في قتلهم واستباحة حرمتهم وسلب ممتلكاتهم، الأمر الذي اضطر الكثير منهم إلى التوجه نحو مناطق انتمائهم الديني والقومي طلباً للأمن والحماية، وهذا بطبيعة الحال سيقبل من فرص التعايش السلمي، ويزيد من حظوظ الانقسام والتوتر بين مكونات المجتمع.

وأخيراً ، فإن نتائج الهجرة لا تقتصر على الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل هي ظاهرة شاملة لها أبعاد ومضامين تطل كافة المستويات النفسية والصحية والأمنية للفرد والمجتمع، فالضغوطات النفسية التي يتعرض لها الأفراد المهجرين قسراً من جراء تعرضهم للترهيب أو القتل أو تعرض أحد افراد عائلاتهم للقتل أو الاختطاف أمام أنظارهم وسلب منازلهم وممتلكاتهم وانتهاك أعراضهم، أو نتيجة للأوضاع الحياتية البائسة التي يعيشونها في مواطن النزوح من فقر وبطالة ومأوى يفتقر لا بسط الخدمات الأساسية الضرورية للحياة تجعلهم عرضة للاضطرابات النفسية والاكتئاب، ولا شك أن المرأة حصدت الأثر النفسي البالغ جراء ذلك، حيث بينت نتائج مسح أحوال النازحين في العراق لعام ٢٠١٤ أن عدد النساء اللواتي تعرضن للاختطاف بلغ (٣٥٠٠) امرأة، معظمهن من النساء الايزيديات، مازال الكثير منهن مجهول المصير، وان نحو (١٠٩٣) من الفتيات دون سن ١٨ سنة تعرضن للاعتداء ولإنتهاك حقوق الإنسان بأبشع صورها، وكانت أعلى نسبة في محافظة نينوى ٣٥%، تليها محافظة صلاح الدين بنسبة ١٩%، علاوة على كل ذلك تزايدت المسؤولية الاجتماعية المناطة بالنساء في ظل فقدان أزواجهن وذويهن ما بين قتل ومعتقل أو مصاب غير قادر على العمل.

كما إن الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها معظم المهاجرين والنازحين من فقر وجوع وبطالة ومرض يشكل خطورة كبيرة عليهم ويجعل من بعض الأماكن لاسيما معسكرات النازحين ومناطق السكن العشوائي بيئات مناسبة لانتشار الأوبئة والأمراض المعدية والانتقالية، ففي تقييمها للواقع الصحي للسكان النازحين داخلياً في العراق أشارت منظمة الصحة العالمية في أحد تقاريرها إلى "ان الوضع خطير جداً وبيعت القلق، ومن الأهمية البالغة التصدي فوراً للنقص في الخدمات الصحية الأساسية التي يحتاجها النازحون في المجتمع العراقي فالآلاف من الأطفال الصغار والنساء الحوامل والاشخاص ذو



الإعاقة وكبار السن راحوا ضحية تدهور الواقع الصحي ونقص مستوى الخدمات الوقائية والعلاجية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٧: ٤). ومن جانب آخر يمكن أن تسهم حركة المهاجرين الداخلية والخارجية بانتقال العديد من الأمراض الوبائية المعدية وتشيها بين منطقة واخرى، وما جائحة كورونا الأخيرة إلا مثلاً حياً على ذلك، فبعد انتشار المرض في مدينة ووهان الصينية انتقلت العدوى مع حركة المسافرين إلى بقية الدول ومنها دول الجوار، ثم إلى العراق بعد أيام قليلة من تفشي الوباء، الأمر الذي حدا بخلية الأزمة المنبثقة من الحكومة العراقية بفرض حظر جزئي على حركة السكان الداخلية والخارجية تلاه حظر شامل للتجوال إثر اشتداد وتيرة المرض بشكل غير مسبوق في حزيران من العام الماضي.

اما فيما يتعلق بالجانب الأمني فيتمثل في ما تتركه الهجرة من آثار وتداعيات سلبية على المناطق المستقبلية للمهاجرين، فارتفاع معدلات الفقر والبطالة والحرمان، وغياب حقوق الإنسان، والكرامة المفقودة وغيرها من الأوضاع التي يتعرض لها النازحون والمهاجرون قد تدفع بعضهم إلى ارتكاب الكثير من الجرائم الخطيرة على المجتمع كالقتل والسرقة والدعارة وتعاطي المخدرات والمتاجرة بها، أو الانتماء لعصابات إجرامية متخصصة بالعمليات الإرهابية، وهذا ما أشارت إليه العديد من المسوحات الموقعية والدراسات الميدانية لمناطق تواجد النازحين في بعض المحافظات.

النتائج والمقترحات

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها بالآتي:

- ١- تفوق حجم الهجرة المغادرة على الوافدة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) جعلت من العراق منطقة طاردة للسكان، إذ بلغ عدد الأفراد المهاجرين خارج البلاد نحو (٢٢٥٢٢١٨) مهاجراً، بواقع (٤٥٣٨٠٦) عائلة، في حين لم يتجاوز عدد الوافدين للمدة نفسها (٧٥٠٤٣٩) مهاجراً، بواقع (١٣٩٢٠٤) عائلة، بمعنى أن إجمالي صافي الهجرة الخارجية بلغ (-١٥٠١٧٧٩) مهاجراً، ونحو (-٣١٤٦٠٢) عائلة، أي ما يقارب (٦٩,٤%) من العوائل المهاجرة فضلت الاندماج والتعايش مع المجتمعات المستقبلية.
- ٢- تدلل نتائج الهجرة الخارجية على أن دول الجوار العراقي تمثل القطب الأول الجاذب للمهاجرين باستحواذها على نسبة (٧١,٥%) من إجمالي حجم المهاجرين إلى الخارج، تنصدها سوريا بنسبة (٣٣,٢%)، ثم تليها إيران بنسبة (٣٠,٩%)،



ويفسر هذا الارتفاع في ضوء عامل المسافة التي يقطعها المهاجر، علاوة على التناغم الديني وتشابه أنماط الحياة وأساليب العيش في كلا البلدين.

٣- أظهرت دراسة الخصائص الأثنوغرافية للمهاجرين أن المسلمين يشكلون النسبة الأكبر من المهاجرين (٦٣,١٢%) من إجمالي حجم المهاجرين، يليهم المسيحيين بنسبة (٣٢,٠٦%)، ثم الإيزيديين بنسبة (٤,٣٨%)، وأقليات أخرى بنسبة (٠,٤٤%)، أما فيما يتعلق بالانتماء القومي فإن العرب يشكلون الغالبية العظمى (٨٣,٧٨%) من المهاجرين، يليهم الشبك بنسبة (٧,٢٤%)، ثم التركمان بنسبة (٦%)، في حين تنخفض مساهمة القوميات الأخرى بنسب متفاوتة تتماشى مع حجم أبناء هذه الطوائف.

٤- كشفت بيانات الهجرة الداخلية عن موجة نزوح وهجرة واسعة خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠) وصفت بأنها الأسوء في تاريخ العراق المعاصر، نتيجة لما خلفته من تداعيات وآثار خطيرة على حاضر المجتمع ومستقبله، حيث بلغ عدد النازحين والمهاجرين داخلياً خلالها (٧٦١١٧٨٠) مهاجراً، ما يشكل نسبة (١٨,٩%) من إجمالي سكان البلاد عام ٢٠٢٠.

٥- يلاحظ أن معظم المحافظات الجاذبة للمهاجرين تقع وسط العراق وشماله، في حين تقع أغلب المحافظات الطاردة غرب العراق وجنوبه، إلى جانب محافظتي صلاح الدين وديالى من الوسط، وهذا يعني أن تيارات الهجرة الداخلية تتحرك من الغرب والجنوب باتجاه الوسط والشمال، مع وجود تيارات أخرى متبادلة بين المحافظات الشمالية والوسطى والجنوبية.

٦- بلغت حصيلة الأفراد النازحين داخلياً في العراق نتيجة الهجوم الإرهابي لعصابات داعش الإجرامية في حزيران عام ٢٠١٤ نحو (٣٠٦٤١٤٦) نازحاً، بواقع (٥٤٨٩٩٧) عائلة، تعود في الأصل إلى ثمان محافظات، تتقدمها نينوى بنسبة (٤٠,٣%)، تليها الانبار بنسبة (٣٢%) ثم صلاح الدين بنسبة (١٥,٣%)، بينما أسهمت المحافظات الخمس المتبقية وهي اربيل وكركوك وديالى وبغداد وبابل بما نسبته (١٢,٤%) من إجمالي عدد النازحين.

٧- توصي الدراسة بضرورة التخطيط لتبني سياسة سكانية متكاملة تهدف إلى السيطرة على حركتي الهجرة الداخلية والخارجية لاسيما الهجرة من الريف إلى المدن، مع ضرورة وضع خطط آتية وسريعة لإيقاف هجرة مكونات الشعب العراقي من الأقليات الدينية والقومية والكفاءات العلمية وتشجيع المغتربين منهم في الخارج على العودة إلى أرض الوطن لانهم بمثابة الألوان الزاهية التي تطرز خريطة العراق السكانية.



٨- إيلاء مزيد من الاهتمام بملف النازحين والعمل على إنهاء معاناتهم من خلال المساهمة بتأمين متطلبات العودة، إذ لا يزال أكثر من (١,٨) مليون شخص في العراق يقعون في مخيمات ومساكن لا تقيهم حرارة الصيف وبرد الشتاء ويواجهون أوضاعاً حياتية قاسية وتحديات كبيرة تحول دون عودتهم إلى ديارهم ومناطق سكنهم الأصلية.

قائمة المصادر:

First: books and periodicals

[1] Ismail, Khaled and others, The Great Displacement – The Crisis of the Displaced in Iraq after the ISIS War, 1st Edition, Biladi Center for Strategic Studies and Research, Baghdad, 2016.

[2] Al-Khazar, Fahd Mizban Khazar, The crisis of internal displacement in Iraq after the occupation of Mosul, June 2014- Causes and sustainable solutions, Midad Al-Adab Journal, University of Basra, Center for Basra and Arabian Gulf Studies, special issue of conferences, 2018-2019.

[3] Al-Saadi, Riyadh Ibrahim, Internal migration of the population in Iraq 1947-1965, 1st edition, Dar Al-Salaam Press, Baghdad, 1976.

[4] Al-Saadi, Abbas Fadel, the relationship between internal migration currents and distance in Iraq in 1997, Adab Al-Farahidi Journal, University of Baghdad, No. 10, 2012.

[5] Salloum, Saad, Violence against minorities in Iraq, Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Baghdad, 2016.

[6] Al-Esawy, Fayez Muhammad, Foundations of Population Geography, University Knowledge House, Alexandria, 2009.

[7] Mustafa, Adnan Yassin, Sustainable Development Goals 2015-2030, Al-Ratwah Center for Studies and Consultations, Baghdad, 2016.

[8] Musa, Hassan Ali, Quantitative Methods in Geography, Damascus University Press, Syria, 2007.

[9] U. N., World Population Monitoring 1997, New York, 1998.

Second: Government and international publications and reports



- [1] The United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), Bulletin of Humanitarian Affairs in Iraq, September/2005.
- [2] Republic of Iraq, Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Agency for Statistics and Information Technology, Annual Statistical Collection, Population and Workforce Statistics, Table (6/2)c, 2013.
- [3] Republic of Iraq, Ministry of Planning, National Development Plan 2018–2022, Central Statistical Organization Press, Baghdad, 2018.
- [4] Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Annual Statistical Group, Population and Labor Force Statistics for the year 1997, table (2/3).
- [5] Republic of Iraq, Ministry of Justice, Iraqi Gazette, Article 64 of Civil Status Law No. (189) of 1964.
- [6] Republic of Iraq, Ministry of Migration and Displacement, Information and Research Department, Statistics Department and Data Bank, unpublished data 2020.
- [7] Republic of Iraq, Ministry of Migration and Displacement, Department of Information and Research, Ninth Report, Baghdad, 2008
- [8] Republic of Iraq, Ministry of Migration and Displacement, Branch Affairs Department, Governorate Departments (Northern, Central, Southern, Middle Euphrates and Kurdistan Region Governorates), Department of Return and Integration Affairs, unpublished data 2020.
- [9] Republic of Iraq, Ministry of Migration and Displacement, Branch Affairs Department, Monitoring and Follow–up Division, unpublished data 2020.
- [10] Republic of Iraq, Ministry of Migration and Displacement, Department of Migration Affairs, Departments of External Migration and Academic Competencies, unpublished data 2020.
- [11] International Organization for Migration – Iraq, IDP Tracking Matrix, Round 88, January 2019.
- [12] World Health Organization, The health crisis in Iraq, a report on the situation of the internally displaced population in Iraq, issue (10), 2017.
- [13] United Nations Document ADD.2/53/1998/E/CN4, paragraph 2, dated 17 April 1998.

